

العنوان

دراسة قياسية واقتصادية لدالة الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إشراف الأستاذ:
بن محاد سمير

إعداد الطالب:
أرفيس زكرياء

نوقشت يوم 1 جوان 2015 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	أ. غادري حورية
مقررا ومشرفا	ب. بن محاد سمير
مناقشا	ت. بالبار امحمد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء



قال الله تعالى >> **وقل واعملوا فسيرى الله أعمالكم ورسوله والمؤمنون** <<

صدق الله العظيم

إلى التي لن أستطيع أن أردد ذرة من جميلها مهما عملت وإن طال العمر،
إلى بهجة الحب وصفاء القلب، وكمال الود وهبة الرب... إلى التي لا معنى للحياة بدونها.

أمي الغالية

إلى الذي يسمى دوماً لأن أكون الأفضل، إلى الذي لم يخل بعطائه لي:

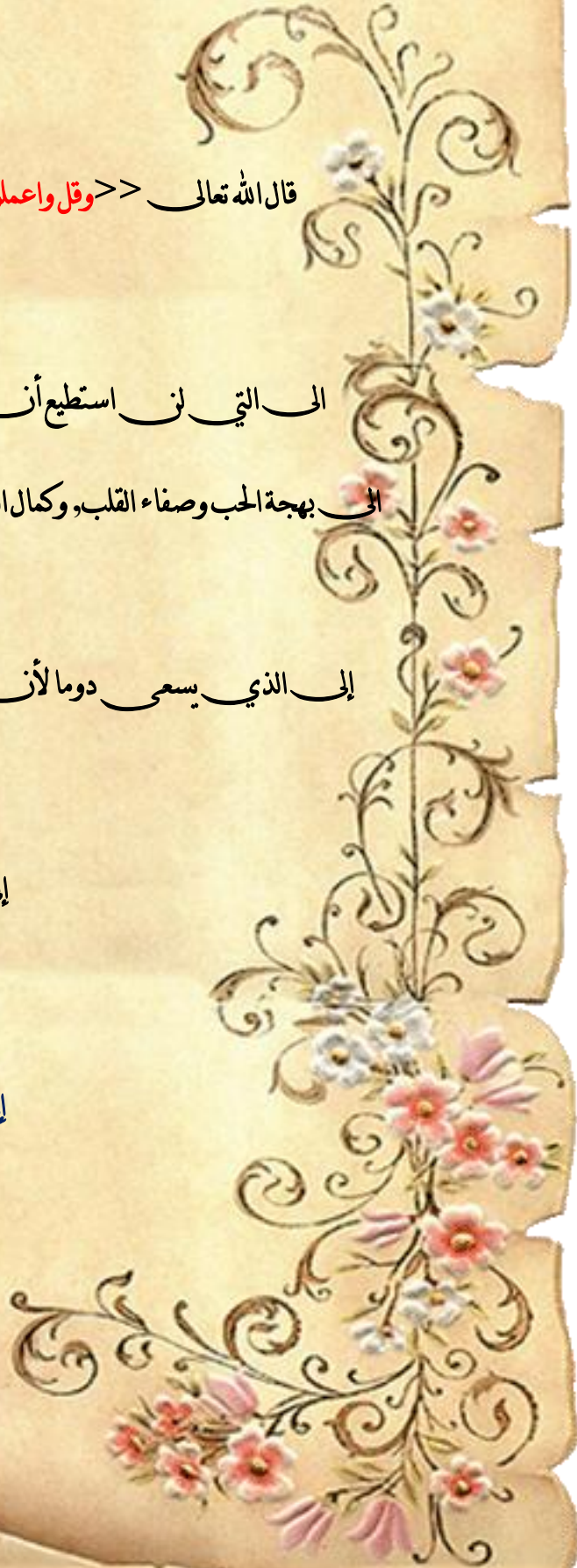
أبي العزيز

إلى الإخوة والأخوات

إلى كل الأصدقاء

إلى كل عائلة أرفيس

زكريا



شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت
ولك الحمد بعد الرضا .

كما نسدي الشكر

لمستحققيه لمن أفادونا ولوبكلمة طيبة خاصة أستاذنا المحترم الأستاذ بن محاد سمير
الذي لم يبخل علينا من توجيهات ومعلومات
قيمة كما تتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا
في انجاز هذا البحث وكل من تعاون معنا
من أساتذة العلوم الاقتصادية.

زكريا

الفهرس

الصفحة	الفهرس
I	الاهداء
II	تشكرات
III	الفهرس
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
ا	مقدمة عامة
ا	توطئة
ب	أهمية الدراسة
ب	أهداف الدراسة
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	منهج البحث والادوات المستخدمة
ج	صعوبات الدراسة
د	الدراسات السابقة
د	حدود الدراسة
د	هيكل البحث
	الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود
2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول الطلب على النقود
3	المطلب الأول: ماهية النقد وأنواعه
8	المطلب الثاني: وظائف النقود
11	المطلب الثالث: خصائص ومميزات النقود
14	المبحث الثاني: المؤشرات النقدية

14	المطلب الاول: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها
16	المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية
18	المطلب الثالث: المجمعات النقدية
19	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للطلب على النقود
19	المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية
23	المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية
27	المطلب الثالث: النظرية الكمية الحديثة لفريدمان
34	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر(1990-2013)
36	تمهيد
37	المبحث الاول: السياسة النقدية في الجزائر
37	المطلب الاول: تعريف السياسة النقدية
38	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
43	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
45	المبحث الثاني: تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر
45	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر
48	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية
54	المطلب الثالث: تطور سرعة دوران النقود في الجزائر
57	المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية في الجزائر
57	المطلب الاول: تطور معدل التضخم في الجزائر
61	المطلب الثاني: تطور معدل سعر الفائدة في الجزائر
62	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر

70	 خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر
72	 تمهيد
73	 المبحث الأول: الاطار النظري للاقتصاد القياسي
73	 المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد القياسي
74	 المطلب الثاني: نماذج الانحدار المتعدد
81	 المطلب الثالث: مشاكل الدراسة القياسية
86	 المبحث الثاني: تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر
86	 المطلب الاول: تعيين نموذج الطلب على النقود
88	 المطلب الثاني: تقدير معاملات دوال الطلب على النقود في الجزائر
101	 المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج وتشخيص النموذج الأفضل
106	 خلاصة الفصل
108	 الخاتمة العامة
	 قائمة المراجع
	 الملاحق
	 ملخص الدراسة



فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1-2	تطور معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	39
2-2	تطور معدلات الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2002-2013)	40
3-2	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2003-2013)	42
4-2	تطور الكتلة النقدية M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	46
5-2	تطور الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	49
6-2	تطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	51
7-2	تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	53
8-2	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	55
9-2	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	57
10-2	تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1994-2013)	61
11-2	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	63
12-2	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	65
13-2	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	67
1-3	نتائج المفاضلة بين نماذج الصيغة الخطية والغير خطية	101

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1-1	منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	26
2-1	منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة	27
1-2	يبين تطور معدل نمو الكتلة النقدية M1 و M2 للفترة (1990-2013)	46
2-2	تطور الاصول الخارجية للفترة (1990-2013)	49
3-2	تطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	51
4-2	تطور القروض المقدمة للاقتصاد للفترة (1990-2013)	54
5-2	تطور سرعة دوران النقود للفترة (1990-2013)	56
6-2	تطور معدل التضخم للفترة (1990-2013)	58
7-2	تطور سعر الفائدة للفترة (1990-2013)	62
8-2	تطور المديونية الخارجية للفترة (1990-2013)	64
9-2	تطور ميزان المدفوعات للفترة (1990-2013)	66
10-2	تطور سعر الصرف للفترة (1990-2013)	68
1-3	مناطق القبول والرفض لداربين واتسون	82
2-3	سلسلي الطلب على النقد الاصلية والمقدرة	102
3-3	مناطق القبول والرفض لداربين واتسون	103
4-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	104
5-3	اختبار استقرار دالة الطلب على النقد	105

مقدمة عامة

توطئة:

يعتبر النقد والسياسة النقدية من أبرز المواضيع المثيرة للجدل ما بين الاقتصاديين، لاسيما منهم النقديين والكينزيين ويرجع ذلك إلى ما للنقد من تأثيرات بالغة ومعقدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يقتضي عدم تركه للعشوائية والتخمين، وبالتالي ضرورة التنبؤ باتجاهاته المستقبلية.

إن الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب سياسة نقدية فعالة قادرة على ضمان توازن مستمر بين عرض النقد والطلب عليه، وحيث أن عرض النقد يعكس احتياج الاقتصاد الى سيولة والذي يترجم من خلال طلب مختلف الاعوان الاقتصاديين على النقد، فإن دراسة دالة الطلب تمثل المدخل المنطقي لإدارة الكتلة النقدية، وتتضمن هذه الدراسة على وجه الخصوص تحديد المتغيرات الأساسية لهذه الدالة والعمل على وضعها في شكل نموذج قياسي.

تكمن أهمية الطلب على النقود في تأثيره المباشر على فعالية السياسة النقدية، فاستقرار الطلب على النقود وامكانية توقع التغيرات التي تطرأ عليه نتيجة العوامل المؤثرة فيه امر حاسم بالنسبة لفعالية السياسة النقدية، حيث ان صياغة سياسة نقدية سليمة يتطلب تماسكا بين هذه السياسة ونموذج الطلب على النقود.

ويعتبر الطلب على النقود من العناصر الهامة في النظرية النقدية واحد المتغيرات الرئيسية في جميع نماذج الاقتصاد الكلي في اي اقتصاد، مما يتطلب من واضع السياسة النقدية تتبع سلوك المتغير ومعرفة العوامل المؤثرة فيه وحجم هذا التأثير وطبيعته ودرجة استقراره.

1- الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ماهي أهم محددات دالة الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)؟

و للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، نستعين بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تعريف النقود والكتلة النقدية وماهي مكوناتها؟
- ما مفهوم السياسة النقدية؟ وما هي ادواتها و أهدافها في الجزائر؟
- ما هو واقع الطلب على النقود في الجزائر؟
- ماهي الصيغة الرياضية المناسبة لدوال الطلب على النقد في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء الاشكالية والاسئلة المتفرعة عنها فإننا نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- يطلب الأعوان الاقتصاديون في الجزائر النقود لغرض تسوية المعاملات وبدافع الاحتياط.
- استقلالية البنك المركزي يعتبر ضمانا لمصادقية السياسة النقدية.
- يعبر عن الطلب على النقود في الجزائر بدالة اسية، ولهذا فإن الصيغة غير الخطية هي الصيغة الرياضية المناسبة لدالة الطلب على النقد في الجزائر.

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية تقدير معادلة الطلب على النقد، وفهم العلاقة بينه وبين المتغيرات المؤثرة فيه، في إيجاد معادلة مستقرة للطلب على النقد تساعد على رسم سياسات نقدية مستقبلية مؤسسة على دراسات علمية ميدانية.

ومن ناحية أخرى فإن نقص الدراسات الميدانية القياسية في هذا الموضوع، خاصة المتعلقة منها بالاقتصاد الجزائري، يضيف أهمية خاصة على الدراسة كونها تشكل مساهمة من شأنها أن تساعد على تعميق البحث والدراسات المتعلقة بالنقد والسياسة النقدية بوجه عام، ودالة الطلب على النقد بوجه خاص.

4- أهداف الدراسة:

- دراسة وتحليل النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطرق للتطورات النظرية التي طرأت على الموضوعات المتعلقة بالطلب على النقد، واسقاط ذلك على واقع الطلب على النقود في الجزائر.

- إبراز أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقد في الجزائر.
- محاولة تحديد وبدقة دالة الطلب على النقد بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- دراسة قياسية لمحددات دالة الطلب على النقد في الجزائر للفترة (1990-2013).

5- أسباب اختيار الموضوع:

- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد.
- يعتبر هذا البحث خطوة على طريق البحث العلمي الذي نريد أن نعمل به مستقبلا في قضايا التنمية في الجزائر.
- يمكن القول أيضا أن اهتمامي بالموضوع وحب الاطلاع عليه شجعتني على اختياره، بالإضافة إلى أنه يندرج في إطار تخصصي - اقتصاد كمي -.

6- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

سنعتمد في هذا البحث على منهجين، الاول يمثل المنهج الوصفي للطلب على النقود، أما المنهج الثاني فيتمثل في المنهج التحليلي والقائم على تحليل الطلب على النقد في الجزائر، وتقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر بالاستعانة بالقياس الاقتصادي.

وتم الاستعانة بمجموعة من الادوات تتمثل اساسا في:

- الاحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري الخاصة بالموضوع.
- التقارير والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- كما نستعين ايضا ببعض البرامج الاحصائية (... , Excel , Eviews).

7- صعوبات الدراسة:

بالإضافة الى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات عدة شكلت حاجزا امامنا للوصول الى أفضل التحاليل كصعوبة الحصول على بعض الاحصاءات والتقارير وتضارب المعطيات المقدمة لنا.

8- الدراسات السابقة:

• حجان عمر، دراسة تحليلية لدوال الطلب على النقود في الجزائر (1970-2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، وتهدف الدراسة الى محاولة تحديد وبدقة دالة الطلب على النقود بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وقد خلص الباحث الى ان الدخل الوطني هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود، وان النموذج الكينزي هو النموذج المفسر لدالة الطلب على النقود.

• بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، تهدف الى دراسة وتحليل التطورات النظرية التي طرأت على الموضوعات المتعلقة بالطلب على النقد وابرار أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقد في الجزائر، وقد خلص الباحث الى النتائج المحصل عليها من تأثيرات المتغيرات فيما بينها كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية.

9- حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع من ناحيتين المستوى المكاني والزمني، فمن ناحية المستوى المكاني فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1990 إلى 2013.

10- هيكل الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول تتمثل في:

نتناول في هذا الفصل الإطار النظري للطلب على النقود والاقتراب بدرجة أكثر من طبيعة النقود ووظائفها في ضوء إيضاح الأبعاد المختلفة للتعريف بالنقود والمؤشرات النقدية مع الإشارة الى أهم النظريات البارزة المفسرة للطلب على النقود حسب تعاقبها التاريخي.

أما الفصل الثاني فنتناول واقع الطلب على النقود في الجزائر بدءا بعرض السياسة النقدية في الجزائر من خلال معرفة ادوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر، ثم نتطرق لتحليل الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر، ثم نتطرق في الاخير للتوازنات النقدية في الجزائر.

أما بالنسبة للفصل الثالث فنقوم ببناء نموذج قياسي يحلل ويفسر ظاهرة الطلب على النقد في الجزائر، حيث نقوم باستعراض الاطار النظري للاقتصاد القياسي، ثم نقوم بتقدير نموذج الطلب على النقد في الجزائر واستنتاج النموذج القياسي المناسب الذي يتماشى مع دالة الطلب على النقد في الجزائر وذلك خلال الفترة (1990-2013).

الفصل الأول
الإطار النظري
للطلب على المنقود

تمهيد:

عرفت النقود منذ فجر التاريخ واستخدمت وقت أن اشتدت الحاجة إلى وجود أداة تتغلب وتنتهي على صعوبات المقايضة، أما تحديد تاريخ معين يؤرخ من خلاله بداية عصر النقود فهذا هو الذي يختلف عليه المؤرخين الاقتصاديين حيث يتعذر الاتفاق على تاريخ معين يتفق على أنه بداية ظهور النقود لكن هذا لا ينفي أن الإنسان قد اكتشفها منذ فجر التاريخ فمثلاً تشير الدلائل والمؤشرات أن ابتكار النقود واستخدامها قد حدث في الصين، ويشير التاريخ أيضاً أن هناك إقليم قديم يقع غرب آسيا الصغرى كان له شهرة قديمة في الفترة من 687 ق.م - 540 ق.م واعتبر أول دولة في التاريخ عرفت النقود واستخدمتها في التداول.

ونظراً للاهتمام البالغ الذي يوليه الاقتصاديون للنقد، كان لابد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة به، حيث نتناول في هذا الفصل الإطار النظري للطلب على النقود والاقتراب بدرجة أكثر من طبيعة النقود ووظائفها في ضوء إيضاح الأبعاد المختلفة للتعريف بالنقود والمؤشرات النقدية مع الإشارة إلى أهم النظريات البارزة المفسرة للطلب على النقود حسب تعاقبها التاريخي.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول الطلب على النقود

إن أي مبتدئ لدراسة النقود يعتقد أن هناك شيئاً معيناً مرتبطاً بالطبيعة يستخدم في كل الاوقات وفي كل الاماكن كوسيلة للتبادل والمعاملات، وسيجد ان هذا الاعتقاد مدون في تاريخ النقود، ذلك لأن هناك الكثير من الأشياء المتباينة قد استخدمت كوسيط في التبادل، ومن أمثلة هذه الأشياء الأصواف والماشية والارز والشاي والقمح والذهب والجلود ... وغيرها.

المطلب الاول: ماهية النقد وأنواعه

بالرغم من أن النقود هي أهم الاختراعات والابتكارات التي ابتدعتها البشرية، كأداة ووسيط للتبادل والذي سبب وفرا هائلا في الجهد والوقت الخاص بتبادل وتسويق السلع والخدمات وساهم في حسن توزيع الناتج على المستهلك النهائي وأدى إلى تعميق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وأدخل العالم إلى عصر العولمة الاقتصادية والتجارة الإلكترونية التي لا تعترف بالحدود وأزيلت فيها القيود وأحدث كما هائلا من التقدم الاقتصادي بل وأحدث تطورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وغير من طبيعة الحياة التي تعيشها البشرية، فلولا اكتشاف النقود لاختلفت صورة تلك الحياة والمجتمع الذي نعيشه اختلافا كبيرا.

أولاً: تعريف النقود

يختلف الاقتصاديون والكتاب في إعطاء مفهوم محدد وموحد للنقود وذلك لأنه سيواجه الكثير من العقبات والاختلافات وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها للنقود ولأن فضاء عمل النقد هي الحياة العملية وليس أمراً مجرداً كما أن مفهوم النقد دائم التطور والتغير باستمرار.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

التعريف الأول: النقود هي "الشيء الذي يلقي قبولا عاما في التداول، وتستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة واحتياطي لقروض البنك"¹.

التعريف الثاني: أما الاقتصادي روبرتسون (D.H.Robertson) في كتابه (النقود) هي "كل ما هو مقبول عموما في الدفع مقابل السلع، أو في إبراء جميع التزامات الأعمال"².

التعريف الثالث: تعرف النقود عادة بأنها "كل وسيط للمبادلات يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات". ولا يخفى قيام هذا التعريف على عنصرين³:

- أنه يجب أن يتمتع الشيء بقبول عام في الوفاء بالالتزامات كي يعتبر نقودا، ومن ثم لا تعد الكوبونات التي تقبل في الوفاء بقيم بعض السلع والخدمات نقودا، إذ لا يمكن استعمالها في شراء أية سلعة من السلع على الإطلاق.

- أن أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات (وهو ما يفيد ضمنا إمكان التعبير عنه بمضاعف وحدة الحساب) يعتبر من الناحية الاقتصادية نقودا، وإن لم يعترف له القانون بصفة إلزامية في الوفاء، ومن ثم يجب التفرقة بين العملة، وهي النقود التي يعترف لها القانون بقوة إبراء محدودة أو غير محدودة، وبين النقود عموما، وهي كل ما يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات، وتدخل فيها العملة وغير العملة.

وبالتالي يمكننا أن نقدم تعريفا شاملا للنقود فهو أي شيء تتوفر فيه العناصر التالية:

✓ أن يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام.

✓ أن يكون وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزامات في كل مكان وزمان.

✓ أي شيء مادي أو غير مادي يسمح بالمداولة الاقتصادية.

¹ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص9.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص6.

³ زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص49.

✓ أن تكون قوته الشرائية تمكنه من إشباع حاجاته ورغباته.

ثانياً: أنواع النقد

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وتعددت أشكالها عبر تاريخ التعامل بالنقود، ومثلت هذه الأنواع مراحل معينة من التطور فيما يتعلق بالتعامل مع كل نوع، وكانت نهاية كل مرحلة تظهر نوعاً جديداً من النقود يلاءم النشاط الاقتصادي وتطوره وتقدمه فكلما احتاج النشاط الاقتصادي ومعاملاته نوع جديد من النقود كلما ظهر هذا النوع ليلبي حاجة النشاط الاقتصادي ومعاملاته في أشكال عديدة لها، وفي الإطار يمكن تتبع أنواع النقود على النحو التالي:

1- النقود السلعية

وهي تلك النقود التي تكون قيمتها لأغراض غير نقدية تعادل قيمتها كنقود مثل الماشية والأرز و القمح، أما الأنواع الأساسية للنقود السلعية في النظم النقدية الحديثة فهي تلك المسكوكات المصنوعة من المعادن إذا كانت الدولة تتبع إحدى القواعد النقدية (قاعدة الذهب، قاعدة الفضة، قاعدة المعدنين).

والنقود السلعية لا يشترط أن تصدر بواسطة الحكومة فبعض الدول توكل مهمة إصدارها إلى منشآت خاصة مع مراعاة بعض الشروط الخاصة من حيث درجة النقاء والوزن، وفي أحيان كثيرة تتولي الحكومة ممثلة بالبنك المركزي إصدار هذا النوع من النقود وتحكّر هذا الإصدار.

هذا وتقوم الدولة عند إصدارها لهذا النوع من النقود باتخاذ الخطوات التالية¹:

أ- يحدد مقدار قيمة الذهب الموجود في وحدة العملة ويمكن أن يتم ذلك بإحدى طريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة: الأولى تحديد مقدار الذهب الذي تحويه وحدة العملة والثانية تحديد السعر النقدي لكل وحدة من الذهب.

¹رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص

ب- تكون السلطات النقدية في الدولة مستعدة لشراء أي كمية من المعدن وعند سعر محدد كما تم تحديده في الوحدة النقدية وذلك بمنع انخفاض سعر الذهب في السوق.

ج- السماح بتحويل العملة النقدية إلى ذهب وذلك لاستخدامات الذهب في أغراض غير نقدية واثّر ذلك يكمن في منع سعر الذهب في السوق من أن ينخفض عند سعر سك الذهب (أي سعره كعملة).

وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة هامة وهي أن الحكومة عندما تحدد سعر الذهب وتقف مستعدة لشرائه بكميات غير محددة، وعندما تسمح الحكومة بتحويل النقود السلعية إلى ذهب فإنها تفقد السلطة في الرقابة على تحديد كمية النقود السلعية الضرورية في السوق.

2- النقود الورقية

ظهرت النقود الورقية في القرن السابع عشر في أوروبا وفي أواخر القرن الثامن عشر في إنجلترا ثم انتشرت بعد ذلك في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين. ويمكن أن نميز بين نوعين من النقود الورقية وهي¹:

أ- النقود الورقية القابلة للتحويل

ويقصد بهذا النوع من النقود تلك الورقة أو الوثيقة التي يصدرها أحد البنوك وقد أصبح البنك المركزي في أي دولة هو المحتكر لإنتاج هذا النوع من النقود متعهدا بمقتضاها بأن يرد إلى حاملها بمجرد طلبه في شكل عملة معدنية قانونية المبلغ المحدد المكتوب على هذه الورقة.

ب- النقود الورقية غير القابلة للتحويل:

ويوجد في هذه النقود نوعان هما النقود الحكومية التي تسمى العملات الورقية التي تصدرها الحكومات وتفرضها بقوة القانون دون أن يكون لها احتياطي يقابلها سواء ذهب

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 67.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

أو عملات دول أخرى قابلة للتحويل التي تسمى العملات الدولية التي تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية في عالمنا الحديث أو عصرنا الحالي.

أما فيما يتعلق بأوراق البنكنوت فقد نشأت في بادئ الأمر كنقود ورقية وثيقة أو قابلة للصرف بالذهب إلا أن حكومات الدول المختلفة لسبب مقتضيات تحقيق التماثل فيما تداوله الناس من أوراق البنكنوت وضرورة توفير قدر أوفر من المرونة ومن الرقابة الجديدة على الإصدار، فقد أصدرت قوانين بمقتضاها أعفى بنك الإصدار من التزام تحويل أوراق البنكنوت التي يصدرها إلى ذهب وفي ذات الوقت تحتم قبولها في التعامل وتعطيها قوة إبراء غير محدودة.

3- النقود المصرفية

ويطلق عليها أيضا نقود الودائع، أو النقود الائتمانية وهي عبارة عن ديوان في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبراء بحكم القانون.

وإضافة إلى الودائع الجارية توجد أنواع أخرى من الودائع المصرفية مثل الودائع لأجل أو بإخطار، وودائع التوفير، إلا أن هذه الأنواع الأخرى من الودائع لا يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب، بل يستلزم الأمر مرور فترة حتى يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة، وعلى ذلك يطلق عليها "شبه النقود"¹.

4- النقود الإلكترونية البلاستيكية

ظهرت النقود الإلكترونية البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم بلا نقود أي عالم تختفي فيه عمليات تداول النقود بمعناها المادي والفني في ظل العولمة التي جعلت العالم بلا حدود وبلا

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة النشر، ص31.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

قيود ويطلق على هذا النوع من النقود أيضا بطاقات الدفع الالكترونية، أو وسائل الدفع الحديثة.

وتصدر الأنواع السابقة من النقود الالكترونية البلاستيكية عن منظمات أو بنوك اكتسبت ثقة العملاء فيما يصدر عنها من تصرفات مصرفية، وبالتالي ارتفعت التزاماتها الصادرة في شكل هذه الشبكة من بطاقات الدفع الإلكترونية إلى مرتبة النقود لأنه بموجب هذه البطاقات يمكن للعملاء شراء السلع والخدمات وتسوية الالتزامات وسحب الأموال وغيرها مما يمكن أن تفعله النقود¹.

المطلب الثاني: وظائف النقود

تبين لنا من تطور نشأة النقود أنها جاءت للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية، ولتيسير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية، ومن خلال هذا التطور الذي كان يأتي دائما لكي يلبي حاجات المجتمع يمكن جمع وظائف النقود في قسمين هما:

1- الوظائف الكلاسيكية للنقود

وتعرف أيضا هذه الوظائف بالوظائف التقليدية أي الوظائف التسهيلية للنقود لارتباطها الشديد بالتحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

وبالتالي تنحصر الوظائف الكلاسيكية للنقود في وظيفتين هما:

أ- النقود كوسيط للتبادل:

كانت صعوبات المقايضة سببا في ظهور هذه الوظيفة، ولذلك تعتبر أقدم وظيفة للنقود هي قياسها كوسيط للتبادل، فهي وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى طرف وبالتالي فهي "قوة شرائية"، تسهل التبادل بين أفراد المجتمع بين طرفين دون

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

الحاجة إلى البحث عن طرف ثالث على أساس أن أداة التبادل هذه تحظى بالقبول العام، وتمكن من حصول "تقسيم العمل" حتى تتحقق نتائج التبادل بصورة طبيعية متواصلة¹.

ب- النقود كمقياس للقيمة:

إحدى وظائف النقود أنها تعتبر أساس للقيمة أو وحدة للتحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، هذا وتقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة في دولتها بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة².

ومعنى ذلك أن النقود أصبحت من خلال هذه الوظيفة هي الوحدة التي تقاس بها أسعار السلع والخدمات، وبالتالي فإن ذلك يتيح لنا التعبير عن سعر أي سلعة بالجنيهات المصرية أو الدولارات الأمريكية أو حتى عملة اليورو الأوروبية³.

2- الوظائف الحديثة للنقود

ويطلق عليها أيضا اصطلاح الوظائف التأثيرية للنقود ومن هنا نجد أن "شارل ريست" ينظر إلى النقود على أنها قنطرة بين الحاضر والمستقبل ويصفها "جون ماينز دكينز" أيضا بأنها "رابطة بين الحاضر والمستقبل" وبالتالي تنحصر الوظائف التأثيرية للنقود في:

أ- النقود كمخزن للقيمة

بمجرد أن استخدمت النقود كوحدة للتحاسب وأصبحت مقبولة قبولا عاما كوسيلة للدفع فلا شك أنها سوف تستخدم على نطاق كبير كمخزن للقيمة فحامل النقود، في واقع الأمر، إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شرائها وفي الوقت المناسب وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت

¹ مجدى محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² رشاد العصار، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

مقابل أي سلعة أو خدمة يريدها، لذلك فالنقود تعتبر مخزن جيد للقيمة والتي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة ولدفع الديون المحددة بواسطة النقود.

وهنا يجب مراعاة أن النقود تكون مخزن جيد للقيمة إذا بقيت القوة الشرائية لها مستقرة وثابتة¹.

ب- النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة

استعملت النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة، أي تسديد القروض في أجال لاحقة، ومن خلال وظيفة النقود هذه استطاع أصحاب الأعمال من الحصول على القروض من البنوك لتمويل عمليات الإنتاج، كما استطاعت الحكومات الاقتراض من الجمهور والبنوك عن طريق إصدار الأسهم والسندات لتمويل عمليات الإنفاق الحكومي والاستثمار، وكذلك يستطيع الأفراد الاقتراض من جمعيات البناء لتمويل مشترياتهم من دور السكن، وربما الحصول على الكثير من السلع المختلفة على أساس الدفع بالأقساط المؤجل².

ج- النقود الاحتياطي لقروض البنوك

إن وجود كمية من النقود في البنوك من شأنها تمكين البنوك من إقراض عملائها وتسيير عمليات الائتمان والاقتراض، فإذا كان لدى المتعاملين مع البنوك مبلغ من النقود فإنهم يستطيعون على أساسه أن ينالوا قرضا أو يفتح لهم اعتماد³.

د- النقود أداة من أدوات السياسة النقدية

لعل من أهم الوظائف الراهنة التي عنى بها الاقتصاديون فيما يتعلق بدور النقود على مستوى الاقتصاد القومي ككل، هي وظيفتها في التأثير على المستوى العام للأسعار.

¹ رشاد العصار، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

³ مجدى محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

إن القيمة الحقيقية لوحدة النقد تكون عرضة دائماً للتقلب كنتيجة لتغير مستوى الأسعار، وهذا التقلب في القيمة الحقيقية لوحدة النقد له العديد من الآثار بعيدة المدى على توزيع الثروة، والدخل الحقيقي، ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

ويصبح هدف السياسة النقدية هو التحكم في تحديد كمية النقود التي تحقق مستوى معين من التوازن الاقتصادي. فزيادة عرض النقود عن حد معين يمكن أن يخلق موجة من الرواج قد يكون المجتمع في حاجة إليها وذلك إذا ما كان يعاني ركوداً أو كساداً، بينما تخفيض كمية العرض النقدي قد تمكن من امتصاص آثار ارتفاع الأسعار والاتجاه نحو التحكم في موجة التضخم الزاحفة¹.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات النقود

هناك عدد من المعايير والخصائص التي يلزم توفرها في النقود إذا ما أريد لها أن تقوم بوظائفها على خير نحو ممكن. ويمكن اجمال هذه الخصائص فيما يلي²:

- أن تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، أي يكون لها صفة العمومية. سواء كان هذا القبول اختيارياً، والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها، أو من النقود ويصبح بذلك ملزماً للجميع ومبرئاً للذمة بل ويتعرض كل من يرفضها في تسديد الديون إلى عقوبات يحددها القانون.

- أن تكون قابلة للدوام أي أن تكون قابلة للبقاء بصورة نسبية دون أن تتلف نتيجة لتداولها من يد لأخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها. وقد كان تلف بعض السلع التي استخدمت كنقود - كالحبوب مثلاً - عاملاً هاماً في التخلي عنها كنقود.

- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها، وهذه نتيجة طبيعية لارتباط المعاملات بعنصر الزمن. وتبدو أهمية هذه الخاصية فيما يتعلق بوظائف النقود كمقياس للقيم وباعتبارها

¹ زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

مخزنا للقيمة وكأداة للمدفوعات لآجلة أكثر منها بالنسبة الى وظيفتها كوسيط في المبادلات. ويؤدي عدم الثبات الي فقدان الثقة مما يترتب عليه اضطراب في المعاملات.

وكنتيجة لهذا الخاصية، تأخذ النقود شكل الأصول او الحقوق على السلع الحالية والمستقبلية، وبالتالي فان قيمتها لا تتوقف على ضمانات السلطة السياسية، بقدر ما تعتمد على الثقة الجماعية والقدرة الانتاجية. وتصبح النقود طبقا لمفهوم "فيكسل"، ومن بعده كينز، عنصر أمان ومطلوبة لذاتها، أو ما يعرف بالراغبة في الاحتفاظ بها سائلة لاعتبارات شخصية ونفسية.

- أن تكون نادرة، وبداءة كان اختيار الاشكال الاولى للنقود في صورة معادن نفيسة (ذهب وفضة) مؤسسا على ما تتمتع به من ندرة نسبية في البيعة، ولكن بعد أن قوى نفوذ الدولة - وانتهاء عصر المعادن النفيسة- فرضت الندرة عن ريق فرض القيود على الاصدار النقدي الورقي.

- أن تكون وحداتها متماثلة تماما، اي تشبه كل وحدة تماما الوحدات الاخرى المساوية لها في القيمة، حتى لا يعطى المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الاخرى. الأمر الذي يترتب عليه وجود أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة.

- أن تكون قابلة للانقسام دون ضياع لقيمتها، أن تكون وحدتها الأساسية قابلة لأن تنقسم الى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل في عمليات المبادلة التي يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة. ويجب أن يتبع هذا الانقسام التكافؤ بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة. ووحدة النقد الكلية. والملاحظ أن ذلك لم يكن تاريخيا منطبقا على كافة اشكال النقود. فاذا كان تجزئة وحدات الذهب والفضة لا يؤدي الى انخفاض قيمتها، فعلى العكس من ذلك يؤدي انقسام الأحجار الثمينة الى الاقلال من قيمتها وبالتالي ينعدم التكافؤ بين الأجزاء المنقسمة والوحدة المقسمة. وقد كانت عدم قابلية أنواع معينة من النقود - كالماشية مثلا - للانقسام أحد الأسباب التي حدثت بالجماعة العدول عنها والبحث عن شكل آخر للنقود، وذلك بالطبع فضلا عن عدم تماثل وحداتها في الحجم والوزن والنوع.

فضلا عما سبق هناك بعض الخصائص الأخرى ذات الأهمية العملية منها ضرورة التوحيد والتصنيف للوحدات النقدية، وسهولة التعرف على وحداتها، وسهولة حملها، وقابليتها للتشكيل، وكلها صفات الهدف منها تأدية النقود لوظائفها بكفاءة.

المبحث الثاني: المؤشرات النقدية

انطلاقاً من درجات السيولة سوف نقوم بتحديد مكونات الكتلة النقدية ثم نقوم بخلق نوع من الانسجام بينها ووضعها في مجاميع نقدية، لنخلص في الأخير إلى تحديد مقابلات الكتلة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، حيث إن الإفراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع و الخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائماً إلى حسن التحكم فيها بما يلائم تطور و نمو النشاط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الكتلة النقدية

أعطيت عدة تعاريف للكتلة النقدية منها:

التعريف الأول: الكتلة النقدية هي جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والادارات¹.

التعريف الثاني: الكتلة النقدية هي عبارة عن كمية وسائل الدفع المتداولة في بلد ما، وفي زمن معين.

ثانياً: مكونات الكتلة النقدية

يتم تحليل مكونات الكتلة النقدية بالاعتماد على درجة السيولة الى:

¹ أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص99.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

1- المتاحات النقدية: وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات، ولا يمكن تحويلها إلى أصل آخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على¹:

- القطع المعدنية: وهي القطع التي يسكها البنك المركزي والتي يستخدمها الناس في الدفع، وتكون قيمتها صغيرة ومهمتها تسهيل عملية الدفع اليومية.

- الأوراق المركزية: وهي الأوراق التي يصدرها البنك المركزي ولها قيمة مفروضة، ويعد منها في الكتلة النقدية كل ما يوجد خارج البنك المركزي سواء عند الأفراد أو المنشآت أو البنوك أو الإدارات أو الخارج.

- النقود الكتابية: ويعد منها الأرصدة الدائنة لمختلف الحسابات:

* الحسابات للاطلاع على البنوك.

* الحسابات البريدية.

* ودائع الأشخاص والمنشآت لدى البنوك .

* الودائع لدى الخزينة العمومية .

2- المتاحات شبه النقدية: وتتمثل في مجموع الأصول التي يختفي فيه الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية:

- الودائع لأجل: حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا في انقضاء الأجل المحددة والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع.

¹ أحمد هني، العملة والنقود، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص 99-100.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

- الودائع بإخطار: ويتعلق الامر بالودائع التي لا يمكن السحب منها الا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

- الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الاموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الايداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

- الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب: وتضم كل من:

* السندات الخاصة (سند الامر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن)، وكذا سندات الصندوق.

* السندات العامة، وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، اضافة الى السندات بالحساب الجاري.

المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

للكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في:

1- الذهب والعملات الأجنبية

ان رصيد الذهب والعملات الاجنبية المعتبر هو ما يوجد في طرف الأصول من ميزانية البنك المركزي. يستعمل الذهب في التسويات الدولية عندما يحصل عجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الازمات الاقتصادية حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، بالنسبة للعملات الاجنبية يتعلق الامر بشكل خاص بالاحتياطي الدولي الذي يشكل الجزء العام من وسائل الدفع الدولية وتتدفق العملات الاجنبية الى البلد نتيجة عملية التصدير أو أثر توارد رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار أو قروض وكذلك قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمر في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة.

2- الذمم على الخزينة العمومية

تتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية والسندات والديون التي التزمت بها الخزينة¹:

- تسبيقات البنك المركزي: عندما تواجه الخزينة العمومية عجزا في تحقيق النفقات العمومية أي تحتاج الى وسائل دفع، بإمكانها الاتجاه الى البنك المركزي طالبة منه تزويدها بالنقود.

- السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنك: هي سندات لا يكتب فيها الجمهور وانما هي خاصة بالبنوك وتتمثل في حجز مبلغ معين من النقود من طرف كل بنك لفائدة الخزينة، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة ووسيلة للضغط على البنوك في تصرفاتها القرضية، حيث أن هذه السندات تمثل نسبة معينة من كمية النقود التي يحدثها البنك.

- ذمم الأفراد والمنشآت على الخزينة: تمثل أساسا في الودائع التي يمونها الأشخاص المنشآت لدى الخزينة العمومية ومنها الحسابات البريدية والودائع في الحسابات المفتوحة لدى الخزينة نفسها.

3- القروض المقدمة للاقتصاد

وتتمثل في المستحقات الممنوحة للمؤسسات والتسبيقات المقدمة للعائلات وهذه القروض تعتبر احدى المقابلات للنقود ولكن منحها يؤدي الى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة الى ارتفاع مستواها الذي يؤدي الى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة الى انخفاضها.

¹ أحمد هني، العملة والنقود، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

المطلب الثالث: المجمعات النقدية

حيث يتم تصنيف مكونات الكتلة النقدية إلى مجموعات نقدية والغاية من التصنيف هو التمييز بين هذه المكونات وذلك بشكل منطقي وقد تم ترتيب المجمعات وفقاً لدرجة السيولة التي تتمتع بها مكونات الكتلة النقدية.

وبالتالي يتم تقسيم الكتلة النقدية إلى المجمعات التالية¹:

- **المفهوم الضيق (M1):** ويعرف بمجموع وسائل الدفع ويشمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جداً.

- **المفهوم الواسع (M2):** تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M1) مضافاً إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من (M1).

- **مفهوم السيولة المحلية (M3):** تشتمل على (M2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة. وهي أقل سيولة من (M2).

- **المجمع (M4):** يتضمن بالإضافة إلى (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

والنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للطلب على النقود

يمكن القول أن النظريات الخاصة بالطلب على النقود مرت بثلاث مراحل اختلفت فيها النظرة إلى النقود وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، وهذه المراحل سنحاول إلقاء الضوء عليها تحت مسمى النظرية الكلاسيكية والتي اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفة تغطية المعاملات حسب النظرية الكمية للنقود ومخزن للقيمة حسب نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة، ثم النظرية الكينزية التي تقر أن هناك ثلاث دوافع للطلب على النقود، لغرض المبادلات والاحتياط ثم المضاربة، ثم في الأخير سنتطرق إلى النظرية الكمية الحديثة لميلتون فريدمان.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

ظهرت النظرية النقدية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر 18م وأوائل القرن التاسع عشر 19م حيث وضع أسسها ومبادئها الاقتصادية آدم سميث وأسهم في تطويرها العديد من المفكرين أمثال مالتوس، دافيد ريكاردو، ميل وساي وغيرهم من المفكرين الاقتصاديين.

وتعتبر النظرية التقليدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد.

وقبل تناولنا النظرية النقدية بالتفصيل، نستعرض بإيجاز أهم أسس ومبادئ الفكر الاقتصادي الليبرالي والمتمثلة في¹:

- **الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حر في اختيار نشاطه، وحرية التملك والعمل، لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- **عدم تدخل الدولة:** إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذلك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال التوزيع أو الإنتاج.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص8.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

- **الملكية الخاصة:** إن الملكية الفردية هي احد أركان النظام الرأسمالي وان إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع.
- **مبدأ المنافسة الحرة:** إن المنافسة غير المقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.
- **مبدأ الربح:** يعتبر التقليديين أن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي.
- **مبدأ حيادية النقود:** إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل. فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى، و الحقيقة أن السلع تبادل بالسلع و النقود ليست إلا وسيط لذلك.
- **مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:** فهي تفترض تحقيق التوازن بين الاستثمار و الادخار.
- **مبدأ التوظيف الكامل:** فالكلاسيك يفترضون حسب قانون ساي للأسواق أن الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة.

ويمكن التطرق إلى تأثير النقود على الاقتصاد عند الكلاسيكيين من خلال:

1- معادلة التبادل "فيشر"

تسمى بمعادلة فيشر أو معادلة التبادل نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي فيشر الذي ساهم في صياغة هذه النظرية وإظهارها.

آرثر فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة. وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة T مضروباً في معدل سعر المعاملات P ، وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروباً في سرعة تداول النقود V ، ويتم التعبير عن هذه المطابق بالتالي¹:

$$MV = PT$$

حيث أن:

M: كمية النقود المتداولة و تشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V: سرعة دوران النقود للمبادلات.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات.

إن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. إذا كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، شريطة ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

إذا تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V)، وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

2- معادلة "كامبردج" للأرصدة النقدية الحاضرة

تطلق هذه المعادلة على الأصول الفكرية التي نادى بها جماعة من الاقتصاديين الانجليز تسمى بجماعة كمبردج وهم مارشال، وبيجو، وكينز في الفترة الأولى من حياته. ويجدر أن نشير إلى هؤلاء الاقتصاديين، لم ينكروا صلاحية معادلة فيشر ولكنهم قدموا تفسيراً آخر لعناصر النقود، يمكن أن يعكس ضوءاً أكبر على العوامل التي تقدر قيمة النقود².

إن أساس معادلة "كامبردج" تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² مجدى محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة كالتالي¹:

$$Md = KPY$$

حيث أن:

Md: الطلب على النقود.

K: التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها في شكل نقد جاهز.

P: تمثل المستوى العام للأسعار.

Y: تمثل الدخل النقدي.

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل (Y) والتفضيل النقدي (K).

وفي هذا الصدد يقول "مارشال": "عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار".

رغم أن صيغة "كامبردج" تعتبر أكثر تطورا وقبولا من صيغة "فيشر" للمعاملات، إلا أنها لا تعتبر متكاملة، طالما لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب للأرصدة النقدية، بل تفترض ثباتها في الأمد القصير. وأخيرا تمكن كينز في تحليله من تلاقي مثل هذه النقائص².

• انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية

إن مفهوم النقود ودورها وتحديد نطاق تأثيرها لم يستطع الصمود أمام الانتقادات التي وجهت لتحليل التقليديين عقب ظهور أزمة الكساد العالمي، أين اتضح جليا أن المبادئ والأفكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية، ليست إلا مجرد مغالطات وافتراسات لا أساس لها من الصحة، وخاصة ما تعلق بقانون المنافذ "لساي" وحيادية

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص18.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص94.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

النقود، وإن التوازن الاقتصادي العام يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المادية والبشرية الخ...¹

ومن أهم هذه الانتقادات نذكر:

✓ العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار: من الملاحظ أن نظرية كمية النقود تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود ينصرف إلى المستوى العام للأسعار في حين أنه من غير المتصور - كما ترى النظرية - أن ينصرف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها، ومثل هذا الفرض لا يتفق تماما مع واقع الحياة الاقتصادية، ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تكون هي العامل الإيجابي المستقل الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان حدوث تغير في كمية النقود، وهنا تصبح كمية النقود هي المتغير السلبي أو التابع (بدلا من أن تكون هي المتغير المحفز أو المحرك) وتصبح الأسعار هي المتغير الإيجابي أو المستقل.

✓ عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج: فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل - بالنسبة للكلاسيك، يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

جاءت النظرية النقدية الكينزية فيما عرف بالنظرية النقدية الحديثة نتيجة للانتقادات التي وجهها كينز إلى النظرية النقدية الكلاسيكية وهي نظرية كمية النقود التي انتهت إلى أن الاثر الوحيد لكمية النقود ينصب على المستوى العام للأسعار وأن الطلب على النقود هو بدافع المعاملات فقط أو التبادل.

ومن هنا نجد أن كينز رفض مدخل نظرية النقود لتحديد المستوى العام للأسعار، وأخذ يبحث بقوة في العوامل التي تحدد الطلب على النقود وركز اهتمامه في هذا الصدد في كيفية تحديد سعر الفائدة من منظور أن النقود مستودع للقيمة أو الثروة، وبالتالي أمكن إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية، وأن تحديد سعر الفائدة يحدث من

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

خلال الطلب على النقود وعرض النقود أو من خلال التقاء منحني الطلب على النقود مع منحني عرض النقود، ومن منظور أن الطلب على النقود يتحدد بثلاث دوافع أساسية هي دافع المعاملات ودافع الاحتياط أو الطوارئ ودافع المضاربة وعرض النقود يتحدد من خلال البنك المركزي.¹

ينصرف اصطلاح "تفصيل السيولة" في العرف الكينزي إلى الطلب على النقود، ويعتبر أكثر دقة إلى البواعث والحوافز والدوافع التي تحفز الأفراد إلى الاحتفاظ بالثروة في شكل نقد سائل.

ويرجع "كينز" دوافع الطلب على النقود (تفصيل السيولة) إلى ثلاثة دوافع هي:

1- دافع المبادلات (المعاملات)²

يقصد بدافع المعاملات رغبة الافراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كإيجار العقارات وغير ذلك، وهو ما يسمى بتمويل رأس المال العامل.

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً، فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

إن اللجوء الى الاحتفاظ بكمية من الرصيد النقدي لغرض المعاملات إنما يدخل في نطاق إحداث التوازن -عبر الزمن- بين تدفقات النفقات وتدفقات المداخل، باعتبار أن هذه الأخيرة تدفقات دورية والأخرى تدفقات تتسم بالإنفاق المستمر للفرد أو المشروع.

أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار، ومستوى العمالة. إلا أن العامل المهم والاساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذا الغرض هو الدخل،

¹ عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 301.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

باعتبار أن العوامل الأخرى لا يتغير في العادة في مدة قصيرة، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل كما يلي:

$$dt = f(Y)$$

حيث أن:

Y: الدخل.

dt: الطلب على النقود لغرض المبادلات.

2- دافع الاحتياط

يقصد "كينز" بباعث الاحتياط الطلب النقدي بقصد مواجهة النفقات الفجائية والاستفادة بالفرص غير المتوقعة والنفقات الفجائية، تنتج عن احتمالات المستقبل المتعلقة إما بانخفاض الدخل أو بازدياد النفقة، ونلاحظ مع كينز أن الاحتياط تجاه هذه الاحتمالات المستقبلية إنما يتطلب الاحتفاظ بالنقود السائلة، ودون غيرها من الأصول المالية.¹

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع (فترة الأزمات) ودرجة نمو وتنظيم رأس المال، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال الخ...، باعتبار هذه العوامل لا تتغير عادة في المدى القصير. فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل.

$$dp = f(Y)$$

حيث أن: (dp) يرمز به للطلب على النقود للاحتياط.

يمكن التعبير عن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط (dA) رياضياً في المعادلة التالية²:

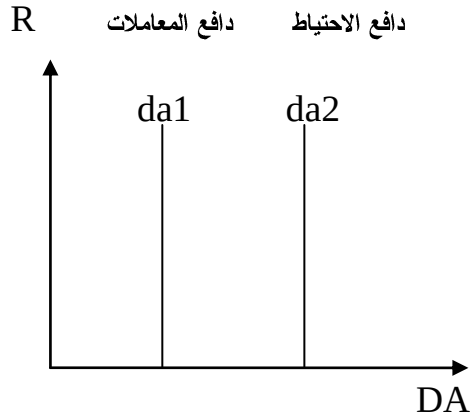
$$dA = f(Y)$$

أما التمثيل البياني فيظهر في الشكل التالي:

¹ إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996، ص174.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص52.

الشكل (1-1): منحني الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



3- دافع المضاربة

يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح. وعلى ذلك. يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها، ويعتمد حجم الربح على قدرة المضاربة في التنبؤ بأحوال بورصة (سوق) الأوراق المالية، إذ قد يتمكن من تحقيق ربحا عاليا إذا كان تقديره جيدا لأحوال هذه السوق، وبناء على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة، وتتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات وانخفاضها إلى ارتفاع أسعار السندات¹. أي أن الأفراد يفاضلون بين التنازل في الحاضر عن فائدة مالية بسيطة انتظارا فائدة أكبر قيمة في المستقبل.

إن الطلب على النقود على النقود يكون شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، ويمكن كتابة ذلك رياضيا، فإذا رمزنا (ds) للطلب على النقود لغرض المضاربة، نحصل على الشكل التالي²:

$$ds=f(R)$$

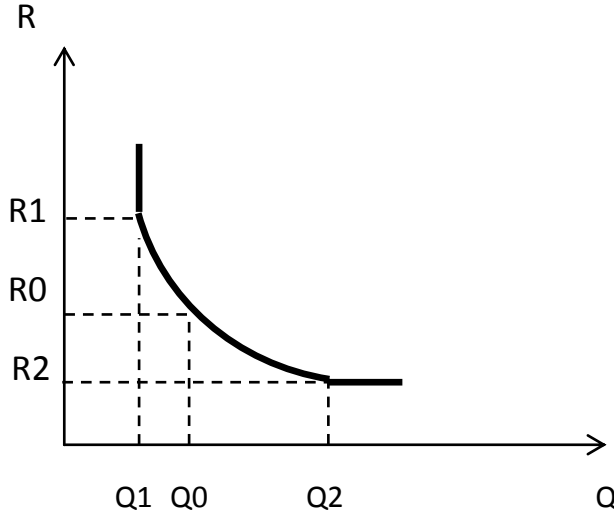
¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص121.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص54.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

أما التمثيل البياني فيظهر في الشكل التالي:

الشكل (1-2): منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة



من خلال الشكل نلاحظ انه عند مستوى مرتفعا جدا لسعر الفائدة كما هو الحال عند R1 يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزهم في شراء سندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الرأسي.

عندما يكون سعر الفائدة منخفضا جدا كما هو الحال عند (R3) يفضل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة، فيكون منحنى دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي، ويبين هذا الخط أنه لا يجد عنده الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدتهم السائلة في شراء سندات.

المطلب الثالث: النظرية الكمية الحديثة لفريدمان

لم يمض وقت طويل على النظرية النقدية الحديثة لكنيز، حتى بدأ ظهور أفكار اقتصادية جديدة تختلف عن الفكر الكينزي، وبالتالي ظهر ما يعرف بالنظرية النقدية

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

المعاصرة لفريدمان ذلك الاقتصادي الأمريكي المعاصر فيما يسمى بالمدرسة النقدية أو النقديين¹.

1- العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان

في سنة 1956 طور "فريدمان" نظرية كمية النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، رغم أنه يشير مرارا إلى "فيشر" في تحليله مما قد يوحي بأن تحليله هو امتداد أو تطور لتحليل "فيشر"، إلا أن نظرية "فريدمان" للطلب على النقود أقرب إلى تحليل "كينز" ومدخل "كمبريدج" منه إلى تحليل "فيشر"، أي أن نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي، والتحليل الكينزي.

وفي هذا الشأن يرى "فريدمان" أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، والاذواق أو ما يطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وقد اعتمد فريدمان في تحليله على مجموعة الفرضيات والمتمثلة أساسا فيما يلي²:

- ✓ استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- ✓ يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

✓ وانتهى فريدمان إلى أن النظرية الكمية للنقود عبارة عن نظرية طلب على النقود، وأن هذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تناقشها نظرية القيمة، وهي:

- الثروة لدى الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود (قيد الثروة).
- الائتمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة على شكل سائل عقيم.
- الأذواق وهو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاحا "ترتيب الأفضليات"

¹ عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 313.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

أ- الثروة الكلية

إن مقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة، ومن ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة. فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلاً أو عائد معيناً، فهي أوسع فكرة، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية، أي أن الثروة عند "فريدمان" تشمل كل مصادر الدخل¹ وهي:

• **النقود:** هي أكثر الأصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والامان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة، كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي، وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك، ويمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقود في هذه الحالة كما يلي:

معدل عائد النقود = معدل الفائدة على النقود + معدل التغير في القوة الشرائية للنقود.

وبالتالي فإن قيمة العائد الحقيقي للنقود، وفقاً لوحدة النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع، أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار.

ومن ذلك فإن مستوى الأسعار (P) هو المتغير الحاسم والفعال والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود ولباقي أشكال الثروة.

• **السندات:** تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائداً ثابتاً لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (R_b) ويأخذ هذا العائد شكلين:

- قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنوياً ويطلق عليه سعر الفائدة على السند في قيمة الدخل الحقيقي للسند خلال فترة معينة.

- قيمة العائد الذي يحققه السند يساوي سعر فائدة السند في السوق زائد التغير في قيمة السند خلال فترة معينة.

في النهاية فإن عائد السندات كشكل من أشكال الثروة إنما يتوقف على معدل التغير في سعر الفائدة وعلى المستوى العام للأسعار، ونكتفي اصطلاحاً بتسميته سعر الفائدة على السندات.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع نفسه، ص 67.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

• **الأسهم:** تعتبر الاسهم من الأصول المالية، وهي أحد أشكال الثروة، وعليه يطلق "فريدمان" الدخل المتحصل عليه من حيازة الأسهم سعر فائدة الأسهم في السوق (Re)، ومن ثم يمكن التعبير عن الدخل الاسمي الناتج عن حيازة الثروة في صورة أسهم بالمعادلة التالية:

الدخل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية = سعر فائدة السهم + (-) التغير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية + (-) التغير في قيمة مستوى الاسعار خلال نفس الفترة.
فعوائد الاسهم تتمثل اصطلاحا على الارباح (Re) وعلى معدل تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الفترة الزمنية.

• **الأصول الطبيعية:** نقصد بالأموال الطبيعية (العينية) هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية، وهي تمثل رأس المال كالألات والعقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها، والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول، أي أن العائد على حيازة الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة، ويمكن أن نرمز لهذا العائد ب $1/p * dp/dt$.
حيث $(1/p)$ مقلوب المستوى العام للأسعار و (dp/dt) تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (T).

ويمكن أن نطلق على السلع المادية وعائدها معد التضخم المتوقع.

• **رأس المال البشري:** يقر فريدمان بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق، إلا أنه يرى أن هناك علاقة (نسبية) بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية والغير البشرية في قائمة الأصول، ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية، أي أن يكون هناك تدفق من الثروة البشرية.

ويمكن قياس ذلك، فإذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية هو (W) ولما كانت الثروة الكلية هي: $W = Y/p$ فإن:
العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية × معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية.

ب- تكلفة الفرصة البديلة

إن الاحتفاظ بالنقود في شكل نقدي معناه التخلي عن استخدامها في شراء أصل مالي أو حقيقي يدر عائداً أو دخلاً عاماً، وهذا يسمى بتكلفة الفرصة البديلة للنقود¹، لذا فإن هذه الأخيرة ستأثر في مستوى النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بالسلب، أي أنه كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة تراجع تفضيل السيولة لدى المتعاملين، وتتحدد تكلفة الفرصة البديلة بمتغيرين هما:

✓ المستوى العام للأسعار.

✓ معدل العائد من الأصول المختلفة.

ج- الأدواق والأفضليات

تتمثل في الفروق الشخصية بين الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، أو استثمارها وتحمل المخاطر الناجمة عنها.

2- دالة الطلب على النقود ومعادلة النظرية الكمية المعاصرة

يكتب فريدمان دالة الطلب على النقود بالشكل التالي²:

$$M = f \left(P, r_b - \frac{1}{r_b} \cdot \frac{dr_b}{dt}, r_e + \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt} - \frac{1}{r_e} \cdot \frac{dr_e}{dt}, \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{r}, u \right) \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

M : الطلب على النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

r_b : سعر الفائدة في السوق على السندات، أي العائد من السندات.

r_e : سعر الفائدة في السوق على الأسهم

$\frac{dp}{dt} \cdot \frac{1}{r_e}$: عبارة عن حجم العائد الاسمي عن كل دولار من الأصول العينية.

w : عبارة عن نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري.

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-143.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

$\frac{y}{r}$: الثروة الكلية، حيث (y): العائد الكلي على جميع أنواع الثروة بضمنها النقود والاصول العينية لدى الأفراد.

u: تشير الى متغيرات تحديد المنفعة، أي المتغيرات التي تؤثر في الأذواق أو ترتيب الأفضليات لدى الأفراد.

وبافتراض أن r_b و r_e ثابتتين عبر الزمن، وأنه يمكن التعبير عن معدل تغيير الاسعار على انفراد، فقد استخدم فريدمان الصيغة r_b, r_e للتعبير عن عائد السندات والأسهم، وذلك عن طريق احلال المتغيرات في المعادلة رقم(1)، أي:

$$\left(r_b - \frac{1}{r_b} \cdot \frac{dr_b}{dt} \text{ and } r_e + \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt} - \frac{1}{r_e} \cdot \frac{dr_e}{dt} \right)$$

ويترتب على هذا الاحلال اعادة المعادلة رقم (1) كالآتي:

$$M = f \left(P, r_b, r_e, \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt}, w, y, u \right) \dots\dots\dots (2)$$

ويفترض فريدمان اخفاء الخداع النقدي على الأفراد، أي اذا تغيرت قيمة الوحدة النقدية التي يشار بها الى الأسعار والدخل، فإن كمية الطلب على النقود يجب ان تتغير بنفس النسبة، وعلى ذلك تعتبر دالة الطلب على النقود رقم(2) دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين: y, P أي:

$$\beta M = f \left(\beta P, r_b, r_e, \frac{1}{\beta P} \cdot \frac{dp}{dt}, w, \beta y, u \right) \dots\dots\dots (3)$$

وبوضع: $\beta = \frac{1}{P}$ ، تصبح المعادلة (3) كالآتي:

$$\frac{M}{P} = f \left(r_b, r_e, \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{P}, u \right) \dots\dots\dots (4)$$

أي أن المعادلة رقم (4) تشير الى الطلب الحقيقي على النقود وبوضع: $\beta = \frac{1}{y}$ ، تصبح

$$\frac{M}{y} = f \left(r_b, r_e, \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt}, w, \frac{P}{y}, u \right) \dots\dots\dots (5)$$

العلاقة كالآتي:

أو بالشكل التالي:

$$M = f\left(r_b, r_e, \frac{1}{P} \cdot \frac{dp}{dt}, w, \frac{P}{y}, u\right) \cdot y$$

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا خلال هذا الفصل ان نتعرض إلى بعض المفاهيم والتعاريف العامة المتعلقة بالنقد، وذلك لمحاولة إيضاح موضوع الطلب على النقد، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى المؤشرات النقدية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى النظريات المفسرة للنقود، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن ان نستخلص النتائج التالية:

✓ يمكن تعريف النقود على أنها أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل، ومقياس للقيمة ومستودع للثروة.

✓ يجب ان تتمتع النقود بعدة خصائص تميزها عن غيرها مثل السيولة الكامنة فيها، وعدم اختفائها من التداول كما هو حال السلع الأخرى ومنها ما يختص بطبيعة المادة التي تصنع منها النقود مثل: سهولة الحمل والنقل، والتجانس، والقابلية للتجزئة، والصلابة ومقاومة التلف والندرة النسبية.

✓ يمكننا التمييز بين اربع مجموعات من الكتلة النقدية، M1، M2، M3، M4.

✓ يمكن تعريف الطلب على النقد بأنه الرصيد الذي يرغب الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ به لدافع المعاملات والاحتياط، ودافع المضاربة.

✓ من خلال دراستنا لنظريات الطلب على النقود استخلصنا ان انه هناك عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تفسر الطلب على النقود وهي: الدخل، سعر الفائدة، معدل العائد على الأصول، معدل التضخم، الأذواق والأفضليات.

المفصل الثاني
واقع الطلبة على
النقود في
الجزائر

تمهيد:

بعد تعرفنا في الفصل الاول على الاطار النظري للنقود والنظريات المفسرة للطلب على النقود، ومعرفة المتغيرات الاساسية المؤثرة في دالة الطلب على النقود، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى واقع الطلب على النقود في الجزائر للتعرف على حالة النقد في الجزائر ومعرفة المتغيرات المفسرة للطلب على النقود وتطورها في الجزائر.

في بداية هذا الفصل سوف نتطرق للسياسة النقدية في الجزائر من خلال معرفة ادوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر، اما في المبحث الثاني سوف نتطرق لتطور الكتلة النقدية ومكوناتها وتطور مقابلاتها في الجزائر خلال فترة الدراسة، وسنتطرق في المبحث الاخير للتوازنات النقدية في الجزائر من حيث تطور معدل التضخم وسعر الفائدة اضافة الى تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الاول: السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها، حيث تعتبر سنة 1990 نقطة تحول في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، لتعرف هذه الأخيرة ابتداء من سنة 2000 اهتماما كبيرا وهذا للدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الاول : تعريف السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية احد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، ويمكن اعطاء التعاريف التالية للسياسة النقدية:

فيرى "كينت" (Kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل و بنفس الاتجاه يرى "براثر" (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة و الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي¹.

وحسب الأستاذ الدكتور "عبد المطلب عبد الحميد" فإن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة².

¹ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006، ص 185.

² عبدالمطلب عبدالحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي - تحليل كلي -، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 90.

وفي نفس السياق يعرف الدكتور "عبدالمجيد قدي" السياسة النقدية بأنها تعبر عن الاجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة وشروط القروض¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 صار بنك الجزائر يستخدم مجموعة من الادوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي وأداء السياسة النقدية ومن بين هذه الادوات نجد²:

أولاً: معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك بموجبها الى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، يمكن أن تكون هذه السندات تجارية (خاصة) أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها، ويمكن أن يحدث توسعا أو انكماشاً في عرض أو الطلب على النقود باستخدام هذه الوسيلة، فرفع بنك الجزائر من نسبة إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف القروض والذي بدوره يخفض من الطلب على القروض والعكس صحيح، وفي الجزائر تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا مرة كل سنة³، والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية- ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 53.

² مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص ص 300-301.

³ المرجع نفسه، ص 301.

الجدول (1-2): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل إعادة الخصم %	6	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل إعادة الخصم %	9.5	8.5	6	6	5.5	4.5	4	4
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر : بنك الجزائر من الموقع : www.bank-of-algerien.dz ، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم كان منخفض 6%، سنة 1990 وهي الفترة التي تلت فترة تطبيق مخططات التنمية، ثم أخذ المعدل في الارتفاع ليصل إلى 15%، كحد أقصى سنة 1994، ثم شهدت معدلات إعادة الخصم تناقص منذ 1995 حيث كان المعدل 14%، ثم أخذ في الانخفاض ليبلغ سنة 2003 معدل 4.5%، وهذه الفترة تم الاعتماد فيها على معدل إعادة الخصم كموجه للسياسة النقدية، إلى أنه بعد 2003 لجأ بنك الجزائر إلى تعيين سقف لمعدل إعادة الخصم، وهذا راجع الى ان طريقة معدل إعادة الخصم رغم السهولة في التطبيق، تحتاج الى وسائل نقدية مكملة وذلك لتحقيق فعالية أكثر تتماشى مع تطور السوق النقدية.

ثانيا: آلية الاحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الاحتياطي الاجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 اذ خصصها بمادة قانونية صريحة حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر بفرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير ان بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمية صادرة عنه سنة 2004 و التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة لعمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15 % من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر ويوضح الجدول رقم (2-2) تطور معدلات الاحتياطي الاجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ سنة 2002.

الجدول (2-2) تطور معدلات الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2002-2013)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي الإجباري %	4.25	6.25	6.50	6.5	6.5	6.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الاحتياطي الإجباري %	8	8	9	9	11	12

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014

من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015

من خلال الجدول نلاحظ ان معدلات الاحتياطي الاجباري شهدت تطورا هاما في الفترة (2001-2013)، وذلك راجع إلى رغبة بنك الجزائر في جعلها أداة مهمة للتحكم في الكتلة النقدية، وهي تساهم في علاج حالات التضخم والانكماش.

ثالثا: السوق النقدية

وهي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض و اقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية، والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات لكن لم يكن لهذه السوق قبل 1989 دور في تبادل النقد بل كانت أداة في يد السلطة للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا كما أنها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك تقوم فيها هذه الأخيرة التي تعرف فائضا في سيولتها بإقراض البنوك التي تعرف عجزا أو نقصا في سيولتها وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا.

ومع ظهور قانون النقد والقرض والتنظيم 08/91 المؤرخ في اوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية فعرفت ادخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق المفتوحة

1- عمليات السوق المفتوحة: تجرى عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي

يتعين تطبيقه على هذه العمليات، يمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات نضج من 7 ايام (عمليات أسبوعية عادية) الى 12 شهرا (عمليات ذات فترات نضج أطول)¹.

2- مزادات القروض: ولقد تم استخدام هذا النوع من ادوات الرقابة غير المباشرة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية، وكانت هذه المزادات تهدف الى تقوية دور اسعار الفائدة من خلال تطبيق ممارسات اكثر تنافسا في الاسواق، وطبقا لنظام المزادات يعلن بنك الجزائر سعر فائدة ادنى قبل المزاد وبيع ذلك تتقدم البنوك او المؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل اسعار فائدة و احجام ائتمان.

3- مزادات اذون الخزينة: و استكمالا للنظام السابق اتبعت السلطات النقدية نظاما اخر هو نظام مزادات اذونات الخزينة حين تقوم هذه الاخيرة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات استحقاق موحدة، وتتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدية من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي الذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سندات القابلة للتداول في السوق النقدية.

وبالنظر الى فائض السيولة منذ بداية 2002 الذي تحول الى ظاهرة هيكلية، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية للامتصاص فائض السيولة ويتعلق الامر بكل من استرجاع السيولة الهيكلية وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ولقد تم اصدار:

• **استرجاع السيولة الهيكلية:** وفقا لتعليمية رقم 02-02 المتضمنة استرجاع السيولة في السوق النقدية، ويتعلق الأمر بعمليات استرجاع للسيولة تتم عن طريق مناقصات فورية والتي تكون لمدة 24 ساعة أو لأجل يتم مكافاتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدلات تعكس تطور الوضع في السوق النقدية.

¹ أمر 02-09، مؤرخ في 26 ماي 2009، متعلق بعمليات السياسة النقدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،

العدد 53، صادرة في 13 سبتمبر 2009، ص 20.

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

• **تسهيله الودائع المغلة للفائدة:** وفقا للتعليمية رقم 04-05 المتعلقة بتسهيله الودائع المغلة للفائدة، ويتعلق الأمر بتسهيله دائمة يخصصها بنك الجزائر لصالح البنوك بشكل حصري، يمكن لهذه البنوك أن تلجأ إلى هذه التسهيله عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة يتم مكافأة هذه التسهيله بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات وبالرغم من حداثة تطبيق هذه الاداة الا انها مثلت اكثر الادوات نشاطا سنة 2008، وحتى سنة 2006 والجدول التالي يوضح معدلات تضخم بنك الجزائر لاسترجاع السيولة.

الجدول (2-3) معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة: %.

السنة	المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	المعدل المستهدف لمناقصات القروض	استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	تسهيلات الودائع
1993	17	-	-	-	-
1994	21	-	-	-	-
1995	23	19.44	-	-	-
1996	19	16.5	-	-	-
1997	14.5	13.25	-	-	-
1998	13	11.75	-	-	-
1999	12	10.75	-	-	-
2000	10.75	8.25	-	-	-
2001	8.75	8.25	-	-	-
2002	8.75	8.25	2.75	-	-
2003	4.5	8.75	1.75	-	-
2004	4.5	4.50	0.75	-	-
2005	4.5	4.25	1.25	1.90	0.30
2006	4.5	-	1.25	2.00	0.30
2007	-	-	1.75	2.50	0.75
2008	-	-	1.25	2.00	0.75
2009	-	-	0.75	1.25	0.30
2010	-	-	0.75	1.25	0.30
2011	-	-	0.75	1.25	0.30
2012	-	-	0.75	1.25	0.30
2013	-	-	0.75	1.25	0.30

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، مارس 2014، النشرة الاحصائية الثلاثية، سبتمبر 2008.

يبين الجدول (2-3) الاجراءات التي يستعملها بنك الجزائر لتمويل البنوك التجارية عن طريق السوق النقدية، وذلك من خلال المعدل المستهدف لنظام الامانات ومناقصات القروض وكذلك استرجاع السيولة (7 أيام و3 أشهر) وتسهيلات الودائع، نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات نظام الامانات ومناقصات القروض متناقصة ثم تأخذ معدلات ثابتة سنة 2003 الى غاية 2006 بالنسبة لنظام الامانات، أما بالنسبة لمناقصات القروض فتأخذ معدلات ثابتة ابتداء من 2000 الى غاية 2003، ثم تعاود الانخفاض سنة 2004 و 2005، وهذا راجع الى استخدام بنك الجزائر أدوات اخرى في إدارة السياسة النقدية وخاصة معدلات استرجاع السيولة في السنوات الاخيرة (2002، 2003، 2004)، وذلك لارتفاع فائض السيولة الكبيرة التي ميزت البنوك.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

يخول مجلس النقد والقرض بموجب المادة 62 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض صلاحيات في ميادين تحديد السياسة النقدية و قواعد الاشراف عليها و متابعتها وتقييمها على أساس التنبؤ النقدي المعد من طرف بنك الجزائر، يحدد المجلس الأهداف النهائية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا قواعد الاحتراز والوقاية المطبقة على عمليات السوق النقدية ويضمن أيضا نشر المعلومات بهدف تجنب مخاطر الاختلال¹.

ومن خلال المادة 55 من قانون 10/90 يمكننا استنتاج أهداف السياسة النقدية حيث نصت على "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"².

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، اكتوبر 2007، ص 29.

² المادة 55 من قانون 10/90، المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، صادرة في 18 افريل 1990، ص 527.

ولقد جاء المادة 35 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض بما يلي:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير افضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد¹.

فاستعمال كلمة "سريع" له معنى كمي عوض كلمة "منظم" الذي له معنى نوعي (أي الانتقال من نمو نوعي للاقتصاد الى نمو كمي للاقتصاد) ونتيجة للوضع الذي تميزت به فترة الدراسة أي وجود فائض في السيولة الأمر الذي أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية خلال هذه الفترة سارعت الادارة المنظمة للسياسة النقدية إلى احتواء هذه الضغوط التضخمية وذلك باتخاذ هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية إبتداءا من سنة 2010 وهذا ما جاء به الامر 10-04 في مادته 35 حيث " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية ...".

¹ المادة 35 من الامر 03-11، المؤرخ في 26 مارس 2003، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية، العدد 52، صادرة في 27 مارس 2003، ص 7.

المبحث الثاني: تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر

الكتلة النقدية هي مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل دولة ما وتتكون في الجزائر من M1 و M2 بالإضافة إلى وجود مقابلات لهذا العرض تعمل على تغطية هذا الإصدار النقدي.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر

تحتوي الكتلة النقدية على كل انواع وسائل الدفع الفورية التي يحوزها الاعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، وتتكون اساسا من النقود الورقية البنكية والانواع الاخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية اذا فالكتلة النقدية في الجزائر تتكون من العناصر التالية¹:

- **المتاحات النقدية (M1):** ويعرف بمجموع وسائل الدفع ويشمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة.
- **الكتلة النقدية (M2):** تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M1) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الاجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير.

كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية، هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية خلال فترة البرنامج، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد الانتهاء من هاته البرامج في الفترة (1998-2013) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 157 - 169.

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

الجدول (2-4) تطور الكتلة النقدية M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

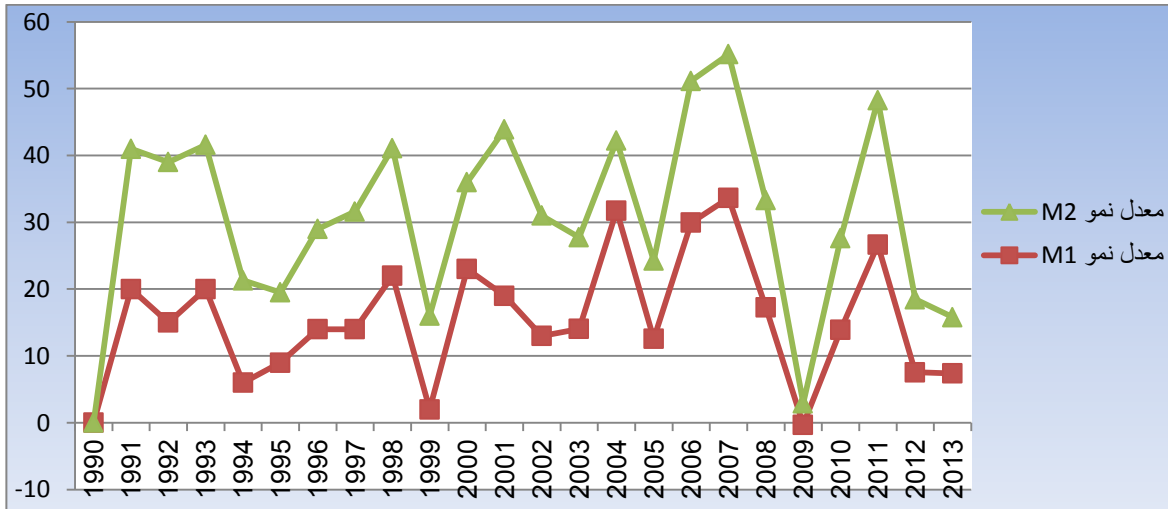
الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
M ₁	270.1	324.9	369.7	446.9	475.8	519.1	589.1	671.6
M ₂	343.0	415.3	515.9	627.4	723.5	799.6	915.1	1081.5
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M ₁	826.4	847.9	1048.2	1238.5	1416.3	1643.5	2165.7	2437.5
M ₂	1592.5	1789.4	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M ₁	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8	5638.5	7141.7	7681.5	8249.8
M ₂	4827.6	5994.6	6956.0	7178.7	8162.8	9929.2	11015.1	11941.5

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر بالاعتماد على الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015.

من خلال الجدول نلاحظ تطور ملحوظ للمؤشرات النقدية M1 و M2 إذ زادت M1 من 270.08 مليار دج سنة 1990 الى 8249.8 مليار دج سنة 2013، في حين زادت M2 من 343.005 مليار دج سنة 1990 الى 11941.5 سنة 2013، وهذا التطور في الكتلة النقدية سنحاول ايضاحه في الشكل التالي:

الشكل (2-1): يبين تطور معدل نمو الكتلة النقدية M1 و M2 للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-4).

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ ان الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة حيث نجد ان معدل نمو M2 في السنوات 1991، 1992، 1993 وصل الى 21%، 24.23%، 21.6%، على التوالي ولعل سبب هذه التذبذبات يعود الى جملة الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال سنة 1990 ومن اهمها قانون النقد والقرض.

الى ان معدل الكتلة النقدية عاد الى الانخفاض في الفترة (1995-1999) ووصل في سنة 1995 الى 10.5، والسبب في هذا الانخفاض يعود الى ان السلطات الجزائرية التزمت خلال هاته الفترة ببنود الاتفاق الذي ابرمته مع صندوق النقد الدولي في الفترة (1994-1995)، ومن اهداف هذا البرنامج التحكم في نمو التوسع النقدي. ونلاحظ ان الكتلة النقدية M2 قد ارتفعت سنة 1999 الى 1789.4 مليار دج اي بمعدل نمو 12.36% وهذا مقابل 1592.46 سنة 1998.

ارتفعت الكتلة النقدية M2 سنة 2000 الى 2022.53 مليار دج وظلت في ارتفاع بمعدل ثابت نسبيا حيث بلغت M2 مبلغ 3299,5 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو بلغ 13,7 % عن سنة 2002، لتواصل ارتفاعها سنة 2004 بمبلغ 3644,3 مليار دج مسجلة انخفاضا في نسبة النمو حيث قدرت ب 10,45 % ويعود هذا التراجع في نسبة نمو M2 الى نمو العرض النقدي M1 بمعدل 31,76 %، وبلغت M2 سنة 2005 مبلغ 4070,4 مليار دج اي بنسبة نمو 11,69% مقارنة بسنة 2004، رغم هذا الارتفاع في M2 الا انه معدل منخفض عما حدده مجلس النقد و القرض والذي يتراوح ما بين 15,8 % و 16,5 % بالنسبة لسنة 2005 وسبب هذا الارتفاع راجع لزيادة الارصدة الخارجية الصافية حيث بلغت 4179,7 مليار دج سنة 2005 بزيادة قدرت ب 1060,2 مليار دج اي بمعدل 33,99 % مقارنة ب 2004. وبلغت M2 نهاية سنة 2006 مبلغ 4933,7 مليار دج مسجلة نسبة نمو 21,20 % مقارنة ب 2005، واستمرت قيمة M2 في الارتفاع من 4933,7 مليار دج سنة 2006 الى (7178,7 ، 6955,9 ، 4994,9) مليار دج في السنوات 2007، 2008، 2009، على الترتيب بمعدلات نمو قدرت ب 21,5، 16,3، 3,2% وبالنسبة لسنة 2009 معدل نمو M2 الذي بلغ 3,2 % واقل من المعدل المستهدف

الذي يتراوح بين 12% و 13% وهو مؤشر ايجابي للتعبير عن السيطرة على معدل نمو M2 وهذا ايضا راجع لتراجع صافي الموجودات الخارجية بسبب الصدمة الخارجية للارزما المالية. وعلى الرغم من عودة التوسع في نمو M2 سنة 2010 (13,7%) واستمرار النمو القوي للنقد الورقي (14,7% مقابل 18,8% في سنة 2009) حيث تعد هذه الظاهرة الاخيرة ميزة السلوكات النقدية للأسر والمؤسسات وبالتالي تفضيلهم الحاد للنقد الورقي كما يعد هذا التوسع منخفضا لكن بمعدل اقل من الوتيرة العالية التي ميزت السنوات من 2006 الى 2008¹.

اما خلال سنة 2013 ومن زاوية الوضعية النقدية تأكد تراجع وتيرة التوسع في نمو الكتلة النقدية M2 حيث قدرت في 2013 بـ 11941,5 مليار دج بمعدل نمو 8,41% مقارنة بسنة 2011 و 2012 (21,63% و 10,93%) على الترتيب، ويمكن ارجاع هذا التوسع 11941,5 الى ارتفاع ايرادات البترول نتيجة ارتفاع الاسعار في السوق الدولية وكذا اتباع سياسة نقدية توسعية تنفيذا للبرامج الاقتصادية لدعم النمو وكذا ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد².

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية

لقد تكلمنا في الفصل الاول على مقابلات الكتلة النقدية والتي تضم كل من الاصول الخارجية، القروض المقدمة للدولة، القروض المقدمة للاقتصاد، وفي هذا المطلب سنحاول دراسة تطور هذه المقابلات في الجزائر في مرحلة الدراسة (1990-2013) كما يلي:

1- الاصول الخارجية الصافية: ان مصدر الاصول الخارجية الصافية في الجزائر مرتبط اساسا بايرادات المحروقات، مما جعل احتياطات الصرف الرسمية التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الاول للتوسع النقدي، ان عملية تنقيد الموارد للعمولات الاجنبية المرحلة الى الجزائر والمتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون فيما يتعلق

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، ص 06.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012، ص 02.

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

بإيرادات صادرات المحروقات تفسر بوضوح هذه العلاقة السببية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (5-2) تطور الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

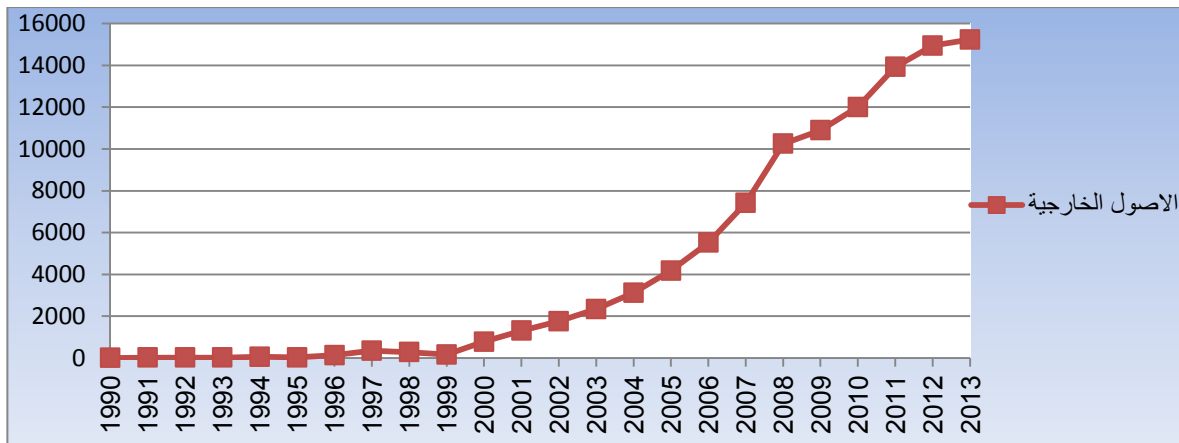
الوحدة: مليار دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الأصول الخارجية	6.5	24.2	22.6	19.6	60.4	26.3	133.9	350.3
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأصول الخارجية	280.7	169.6	775.9	1310.7	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأصول الخارجية	5515.0	7415.5	10246.9	10886.0	11997.0	13922.4	14940.0	15225.2

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015.

فمن خلال الجدول نلاحظ ان هذه الاصول في ارتفاع مستمر كل سنة غير ان هذه النسبة تختلف من سنة الى اخرى وهذا الاختلاف بالزيادة والنقصان راجع لوضعية اسعار المحروقات في السوق الدولية، ففي سنة 2013 بلغت 15225.2 مليار دج مقارنة بسنة 1990 حيث كانت 6.5 مليار دج، وهذا التطور الكبير سوف نحاول ايضاحه في الشكل التالي:

الشكل (2-2): يبين تطور الاصول الخارجية للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (5-2).

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ انه في الفترة (1990-1998)، هناك تذبذبات في تطور الاصول الخارجية حيث بلغت سنة 1998 مبلغ 280.7 مليار دج، مقابل 133.9 مليار دج و 60.4 مليار دج و 22.6 مليار دينار في السنوات 1996، 1994، 1992 على التوالي والسبب في ذلك يعود الى انخفاض اسعار البترول، بالإضافة الى قيام الجزائر بتسديد خدمات ديونها والتي عرفت هي الاخرى ارتفاعا.

وظل هذا التطور حيث بلغ 775.9 مليار دج و 1310.7 مليار دج و 1755.7 مليار دج في السنوات 2000، 2001، 2002، وبلغت هذه الاصول سنة 2003 مبلغ 2342,6 مليار دج لتصل سنة 2005 مبلغ 4179,7 مليار دج وهذا بسبب ارتفاع اسعار البترول، وهذا بمعدل نمو شبه مستقر لهذه الاصول حيث بلغت 33,42 %، 33,15 %، 33,99 % في السنوات 2003، 2004، 2005 على التوالي ثم ارتفعت سنة 2006 الى 5515,0 مليار دج بمعدل اقل من 2005 33,94 %، لترتفع هذه النسبة خلال سنتي 2007، 2008 ب 34,46 % و 38,18 % على التوالي، لتشهد ابتداءا من 2009 الى غاية 2013 انخفاضا رغم ارتفاع قيمة صافي الاصول الخارجية ماعدا سنة 2011 وصلت فيها نسبة النمو 16,04 % وهذا راجع نتيجة للصدمة المالية الخارجية وضعف هيكل الصادرات.

2- القروض المقدمة للدولة:

ان القروض التي تستفيد منها الخزينة العامة في الجزائر لها ثلاث اصناف تتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة، والاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية، وودائع المؤسسات والافراد في حسابات الخزينة، ويمكن تحليل هذا المؤشر كما في الجدول التالي:

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

الجدول (2-6) تطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

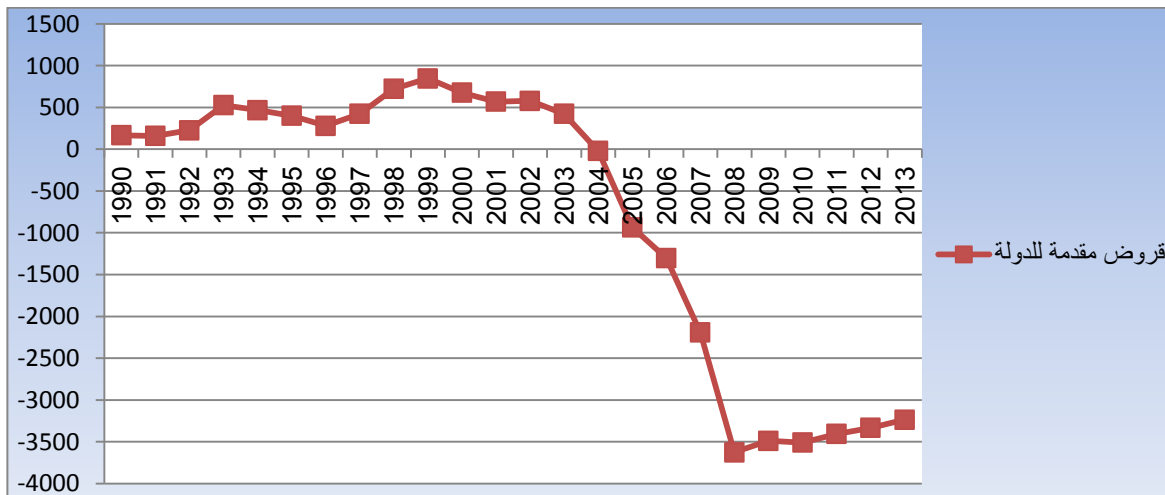
الوحدة: مليار دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض مقدمة للدولة	167.0	158.9	226.9	527.8	468.5	401.6	280.5	423.6
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قروض مقدمة للدولة	723.1	847.9	677.4	569.7	578.7	423.4	-20.6	-933.2
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قروض مقدمة للدولة	-1304.1	-2193.1	-3627.3	-3488.9	-3510.9	-3406.6	-3334.1	-3235.4

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015

من خلال الجدول نلاحظ ان القروض المقدمة للدولة سجلت نمو خلال المرحلة (1990-2003) حيث انتقلت من 167 مليار دج سنة 1990 الى 423.4 مليار دج، اما الفترة الممتدة من (2004-2013) فقد سجلت انخفاضا في هذه القروض، فقد انتقلت من 20.6- مليار دج سنة 2004، الى 3235.4- مليار دج سنة 2013 ويمكن ان نوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (2-3): يبين تطور القروض المقدمة للدولة للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-6).

ان النمو الذي شهدته الفترة (1990-2003) يعبر عن مساهمتها القوية في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية العمومية ذات الطابع الخدمي بالإضافة الى ذلك تحملها عبء تغطية عجز المؤسسات العمومية كما نشاهده في السنوات 1992، و 1993 حيث بلغت 226.9 مليار دج و 527.8 مليار دج، على التوالي، وبعد سنة 1994 عادت القروض الى التراجع وهذا يعود الى الاتفاقيات التي تم ابرامها مع صندوق النقد الدولي من خلال تقليص النفقات العامة والغاء الدعم السلعي، من اجل تحرير الاسعار، وخلال سنتي 1995 و 1996 استمرت هذه القروض في الانخفاض وهذا بسبب تسديد الخزينة لأعبائها تجاه الجهاز المصرفي، وفي الفترة (1997-1999) ارتفعت هذه القروض من جديد، حيث بلغت 423.6 مليار دج و 723.1 مليار دج و 847.9 مليار دج في السنوات 1997، 1998، 1999، على التوالي، وهذا يعود الى الظروف الصعبة التي عرفت الجزائر، مما جعل السلطات النقدية تعود الى اسلوب الخزينة العامة في التمويل.

اما في الفترة (2004-2013) فقد شهدت قروض الدولة انخفاض حيث بلغت سنة 2004 قيمة هذه القروض 20,6- مليار دج بنسبة انخفاض قدرت ب 104,6% لتواصل انخفاضها حيث بلغت سنة 2013 مبلغ 3235,4- مليار دج اي بنسبة انخفاض 2,96- % عن سنة 2012 وهذا التراجع يعبر عن تحسن في الادخار المالي لدى الخزينة لمدفوعات لصالح البنوك حيث تحولت هذه القروض المقدمة للدولة الى مستحقات صافية لها حقوق لدى النظام المصرفي، ومنذ نهاية هذه السنة اصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي (بنك الجزائر و البنوك التجارية). حيث تواصل هذا التراجع لهذه القروض حيث بلغت 3406,6- و 3334,1- و 3235,4- خلال السنوات 2011، 2012 ، 2013 على التوالي، وهذا راجع للتخليص التدريجي لمديونية الخزينة جزء منه كان بشكل تسديد مسبق فضلا عن تراكم الادخار المالي من طرفها بوجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الايرادات.

3- القروض المقدمة للاقتصاد:

وتتمثل القروض المقدمة للاقتصاد في القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي والمتمثلة في بنك الجزائر والبنوك التجارية لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية كما هي مبينة في الجدول التالي (الوحدة: مليار دينار):

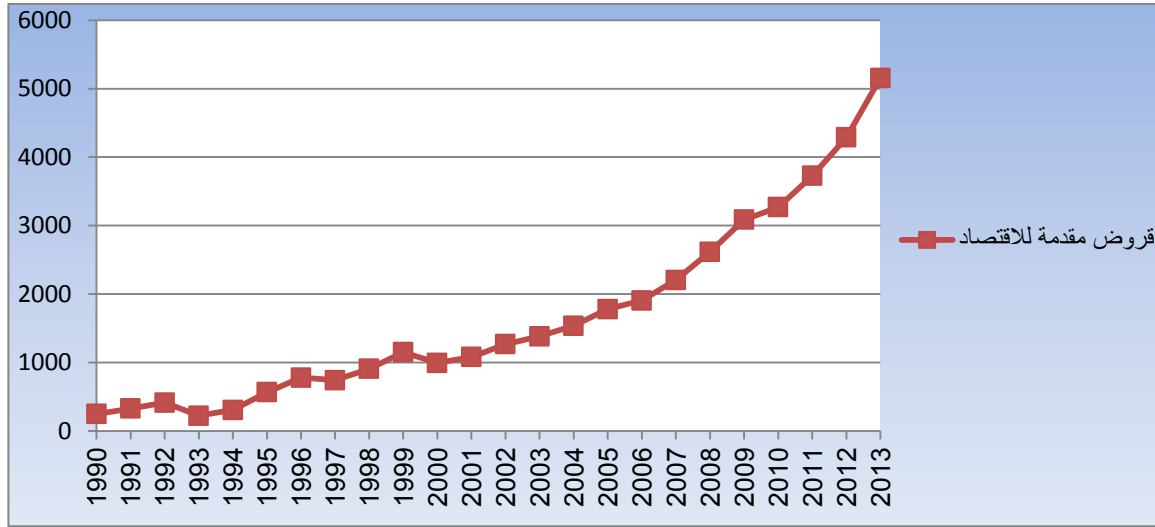
الجدول (2-7) تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض مقدمة للاقتصاد	246.9	325.8	412.3	220.3	305.8	565.5	776.84	741.28
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قروض مقدمة للاقتصاد	906.3	1150.7	993.7	1078.4	1266.8	1380.1	1535.0	1778.29
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قروض مقدمة للاقتصاد	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015.

نلاحظ من خلال الجدول ان القروض المقدمة للاقتصاد عرفت تطورا في السنوات 1990، 1991، 1992، حيث بلغت 246.9 مليار دج و 325.8 مليار دج و 412.3 مليار دج، على التوالي، وكان ذلك نتيجة الاصلاحات المصرفية قبل 1990، والمتمثلة في القانون رقم 86-12 المؤرخ في اوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض، وقانون استقلالية البنوك 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12، كما تم اصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعد نشريعا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي بهدف تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، اما التراجع الذي شهده سنتي 1993 و 1994، فيعود ذلك الى ما قامت به الخزينة العمومية في اطار التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وبعد سنة 1994 ارتفع حجم هذه القروض من جديد وكان نتيجة الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي تنص على ضرورة الحد من العجز في الميزانية، وبالتالي تقليص النفقات العامة والغاء الدعم السلعي لأغلب المنتوجات، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-4): يبين تطور القروض المقدمة للاقتصاد للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-7).

ظلت قروض الاقتصاد مرتفعة في الفترة (1995-1999) وذلك يرجع الى استمرار الخزينة في تسديد ديونها تجاه القطاع المصرفي. أما الفترة الممتدة من (2000-2013) فقد شهدت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت قيمة هذه القروض من 993.7 مليار دج سنة 2000 الى 5156.3 مليار دج سنة 2013 بنسبة نمو 20,96% عن سنة 2012، حيث شهدت معدلات نمو معتبرة طيلة هذه الفترة ماعدا سنة 2010 حيث انخفضت نسبة نمو هذه القروض الى 5,88% مقابل 18% سنة 2009، هذا وتواصل النمو في هذه القروض خلال 2011، 2012، 2013 بنسب 14,02% و 15,05% و 20,96% على التوالي حيث مثلت القروض متوسطة وطويلة الاجل نمو معتبرا خاصة وانها موجهة لتمويل الاستثمارات وهو ما يؤكد اتجاه السلطات لدعم النمو.

المطلب الثالث: تطور سرعة دوران النقود في الجزائر

تعتبر سرعة دوران متغيرة نقدية هامة في النظرية النقدية، وذلك من خلال امكانية مساهمتها في التوازن او الاختلال الاقتصادي¹، باعتبارها مؤشر يربط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

¹ M . E . Benissad : "Essaie d'Analyse Monetaire avec Reference a Algerie" , Ed . O.P.U . , Alger , 1993 , P 28.

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

يمكن حساب سرعة دوران النقود (V) بالعلاقة التالية: $V=(PIB/M2)$

يدل ارتفاع قيمة (V) على انخفاض الارصدة النقدية العاطلة وانخفاض السيولة في الاقتصاد وهذا يعني ان الانتاج الداخلي الخام ينمو اكثر من حجم الكتلة النقدية، أما انخفاض (V) يدل على ارتفاع الارصدة النقدية العاطلة (الاكتناز) وان حجم الكتلة النقدية ينمو بوتيرة اكبر من وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام، والجدول التالي يبين تطور سرعة دوران النقود في الجزائر:

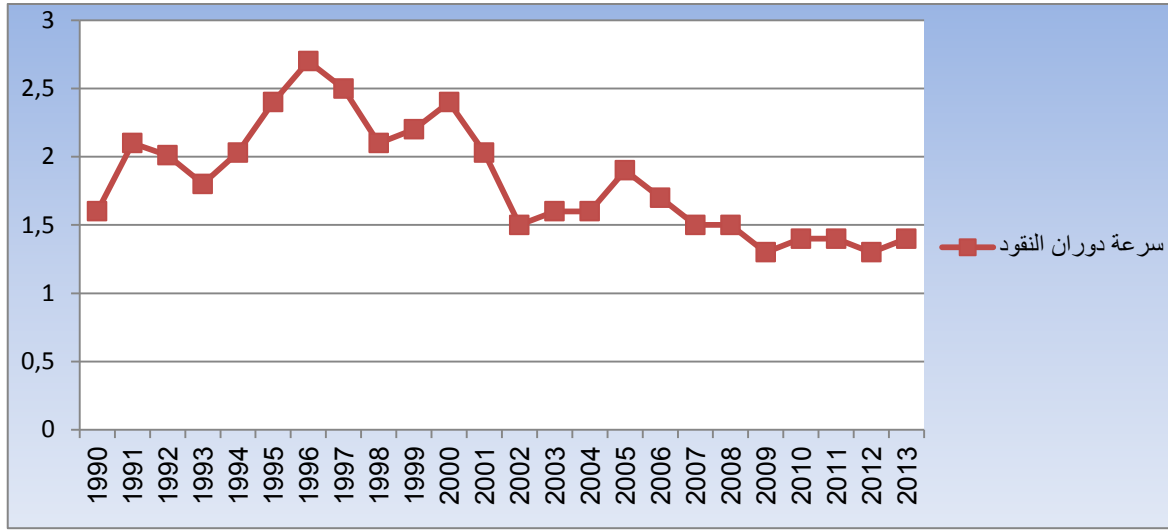
الجدول (2-8) تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
سرعة دوران النقود %	1.6	2.1	2.01	1.8	2.03	2.4	2.7	2.5
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سرعة دوران النقود %	2.1	2.2	2.4	2.03	1.5	1.6	1.6	1.9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سرعة دوران النقود %	1.7	1.5	1.5	1.3	1.4	1.4	1.3	1.4

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015.

من خلال الجدول نلاحظ ان بعض السنوات قد عرفت ارتفاعا في سرعة تداول النقود والبعض الاخر قد عرف انخفاضا، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل (2-5): يبين تطور سرعة دوران النقود للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-8).

خلال الفترة (1990-2000) نلاحظ ارتفاع في سرعة دوران النقود ويمكن ايجاد تفسير لذلك بمعرفة أن هذه المرحلة شهدت تطبيق برامج التعديل الهيكلي، وهدفت هذه البرامج الى كبح التضخم عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية واستعادة النمو الاقتصادي الموجب، وهو ما ادى الى ارتفاع سرعة دوران النقود.

اما الفترة (2001-2012) فلقد سجلت خلالها سرعة دوران النقود معدلات نمو منخفضة مقارنة مع الفترة السابقة حيث بلغ اقصاها خلال هذه الفترة سنة 2001 حيث بلغ 2.4، وهذا نتيجة زيادة الكتلة النقدية M2.

المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية في الجزائر

في هذا المبحث سوف نحاول التعرض بالتحليل والدراسة لباقي المتغيرات المتحركة في الطلب على النقود في الجزائر، وهي جملة من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت حقيقية أم نقدية.

المطلب الاول: تطور معدل التضخم في الجزائر

مع اصدار قانون النقد والقرض لعام 1990 بدأ اعتبار الاسعار على انها متغيرة اساسية في الاقتصاد، وذلك بالتحريير التدريجي للتضخم المكبوت.

لم يكن كبح التضخم من اولويات السلطات في بداية الامر، فقد عالجت الحكومة العجز المتوالي المسجل على مستوى الميزانية باللجوء الى زيادة عرض النقود، وتم كبت التضخم عن طريق تحديد الاسعار، وفي اوائل التسعينات اقدمت السلطات على تخفيض قيمة العملة الوطنية كإجراء لتشجيع الصادرات وهو ما أدى الى تزايد العجز المزمّن في الميزانية العمومية ثم تمويلها عن طريق الاصدار النقدي، وهو ما أدى الى تفاقم هذا المعدل، وتم رفع معدل اعادة الخصم الى 10.5% سنة 1990 بهدف التقليل من القروض الممنوحة من البنوك التجارية، غير ان هذا الاجراء لم يخفض من حدة التضخم بسبب ضيق السوق النقدية وضعف انتشار التعامل بالأوراق التجارية، والجدول التالي يبرز تطورات هذا المعدل بوضوح:

الجدول (2-9) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

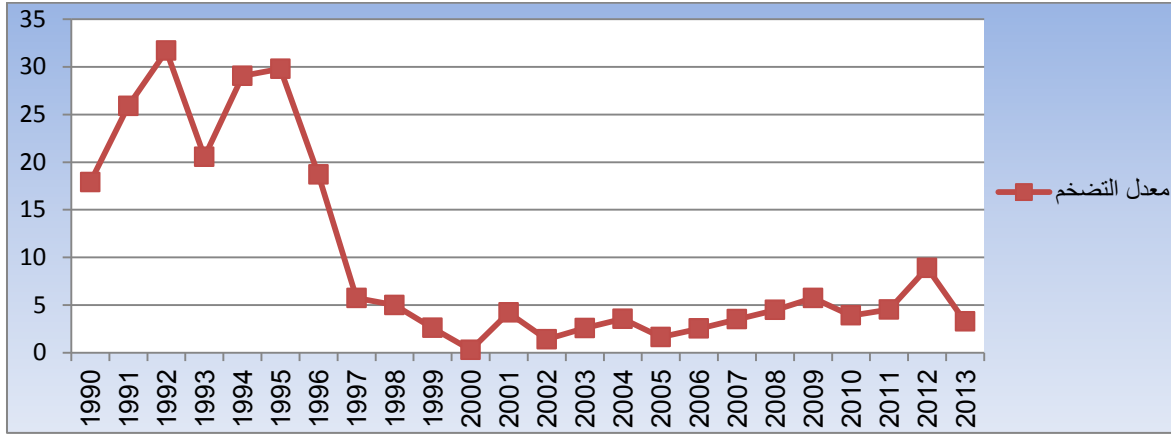
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم %	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم %	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56	1.64
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	2.53	3.51	4.48	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algerien.dz، والموقع: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015،

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

بلغ معدل التضخم أعلى قيمة له إذ بلغ 31.67% سنة 1992 وبعد انخفاضه سنة 1993 إلى 20.52 عاود الارتفاع خلال السنتين التاليتين لتبدأ بعد ذلك عملية التحكم الفعلي في هذا المعدل إذ انخفض إلى غاية 0.33% سنة 2000، وهو ما يعني أن الحكومة الجزائرية قد وفقت آنذاك في تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى سمح لها بكبح التضخم وهو الأمر الذي تؤكد إجراءات تحرير الأسعار مع الحفاظ كمرحلة أولى على الدعم المتقدم لأسعار المواد الأساسية بالإضافة إلى إجراء تجميد الأجور وهو ما كان وراء انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ومن ثمة انخفاض مستوى الطلب الكلي، يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الشكل التالي:

الشكل (2-6): يبين تطور معدل التضخم للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-9).

من خلال الشكل اعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- عرف معدل التضخم ارتفاع سنتي 1994 و 1995 حيث بلغ 29.04% و 29.78% على التوالي، ويرجع هذا إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي¹.

¹ صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد الثالث، 2004، ص 17.

- اما في الفترة (1996-2000) شهدت معدلات التضخم انخفاضا مهما الى ان وصلت الى ادنى معدل لها 0.3% سنة 2000، سبب ذلك تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29% سنة 1997، وتحرير الاسعار بداية 1996¹.

- بلغ معدل التضخم سنة 2001 معدل 3.5%، وذلك يعود الى نمو الكتلة النقدية، نتيجة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2009).

- سجل معدل التضخم سنة 2002 و 2003 معدل 1.4% و 2.58% على التوالي وهذا يمكن ارجاع جزء مهم منه الى فائض السيولة المصرفية حيث تجاوز هذا الرقم، الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003.

- تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 حيث بلغ معدل التضخم خلال هذه السنة 3.56%، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 الى 1.64% وهذا نتيجة انخفاض معدل السيولة.

- نمو السيولة المصرفية الى -39%، كما شهدت سنة 2006 ارتفاعا قدر ب 2.53% نتيجة تطبيق سياسة نقدية توسعية من اجل تمويل برامج دعم الانعاش الاقتصادي².

- عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007 فسجل نسبة 3.51% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي كما يعود هذا الارتفاع ايضا الى ثلاث عناصر اساسية هي³: ارتفاع الرواتب و الاجور من دون ان تقابلها الزيادة الانتاجية وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بالإضافة الى ذلك ارتفاع معدل السيولة المصرفية. وخلال هذه الفترة مارس بنك الجزائر اداة استرجاع السيولة ليصل بها الى

¹ صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 61 - 62، 2012، الجزائر، ص ص 204-205.

³ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، جويلية 2008، ص 14.

1100 مليار دج من منتصف جوان 2007 بعد ان كانت في حدود 450 مليار دج خلال خمسة اشهر الاولى من 2007، كما شكلت وسيلة الاحتياطي الاجباري وسيلة اخرى نشطة طوال سنة 2007 ممثلة ما بين 17% و 20% من السيولات البنكية ورغم هذا الارتفاع في معدل التضخم الا انه يعتبر متناغما مع الهدف النهائي او المعدل المستهدف المقدر ب 3%¹.

- واصل معدل التضخم ارتفاعه خلال 2008 و 2009 بمعدل 4,84% و 5,74% ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية المستوردة، اذ ادت الازمة المالية العالمية الى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع اسعار السلع المستوردة علما ان 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة².

- انخفض معدل التضخم في سنة 2010 حيث بلغ 3,91% وهذا نتيجة ارتفاع السلع المعملية حتى وان تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة الا انها تبقى ضعيفة كما ساهم تحسن سعر صرف الدينار في الحد من اثر التضخم المستورد، ليرتفع في سنة 2011 الى 4,52% وهذا نتيجة لارتفاع وتيرة التوسع النقدي بالتربط مع ارتفاع المواد الزراعية المستوردة وهذا ما ادى الى ارتفاع تضخم الاسعار الداخلية³.

- بلغ معدل التضخم سنة 2012 معدل 8,89% وهي اعلى نسبة شهدتها الجزائر خلال عشرية كاملة لينخفض هذا المعدل سنة 2013 الى 3,26%، ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في سنة 2012 ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 اداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة اشهر بمعدل فائدة قدره 1,50%، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية امتصاص اكبر للسيولة المستقرة للبنوك ومن ثما تسيير احسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء اثرها التضخمي، على الرغم من الطابع الداخلي لظاهرة التضخم في الجزائر منذ 2009 تلعب السياسة

¹ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 205.

³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2010، ص 14.

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

النقدية دورا نشطا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي علما ان هدف التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية كانت قد تمت اقامته في اوت 2010¹.

المطلب الثاني: تطور معدل سعر الفائدة في الجزائر

عرفت اقتصاديات الدول النامية قبل فترة الثمانينات ظاهرة الكبح المالي، التي تعني تحديد سعر الفائدة عند مستويات ادنى من السعر التوازني، بهدف زيادة الاستثمارات، حيث لا يعكس قوى السوق، وبالأحرى معدل التضخم، حيث ظل سعر الفائدة الحقيقي على القروض والودائع خلال هذه الفترة سالبا، الامر الذي ادى الى نتائج عكسية على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح حالة سعر الفائدة في الجزائر:

الجدول (2-10) تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1994-2013)

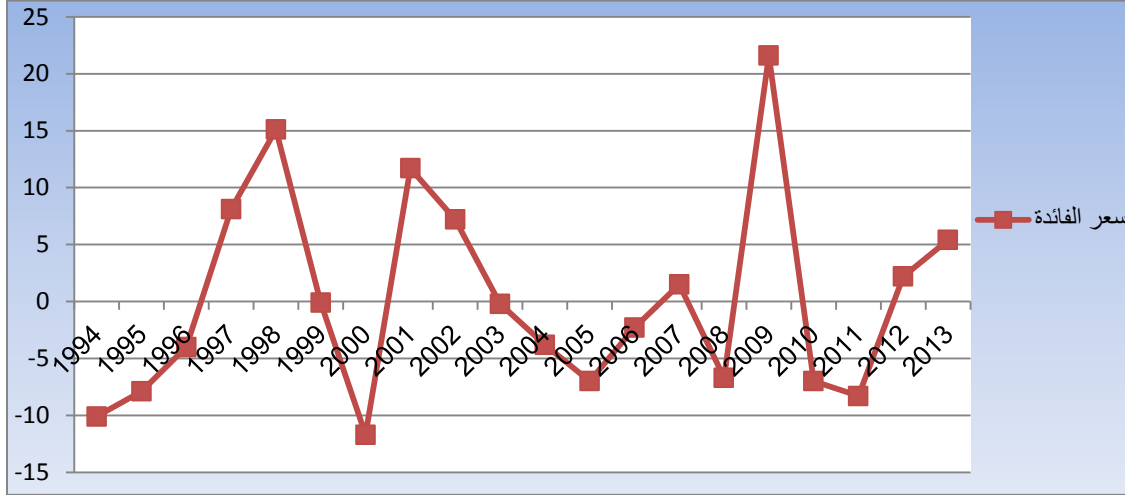
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الفائدة %	-10.1	-7.9	-4.0	8.1	15.1	-0.1	-11.7	11.7	7.2	-0.2
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الفائدة %	-3.8	-7.0	-2.3	1.5	-6.7	21.6	-7.0	-8.3	2.2	5.4

المصدر: من الموقع <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015.

من خلال الجدول نلاحظ ان اسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة منذ بداية الاصلاح النقدي مع صندوق النقد الدولي الى غاية 1997، والسبب في ذلك ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للأسباب التي تم شرحها سابقا، والشكل التالي يبرز تطور معدلات سعر الفائدة:

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012، اكتوبر 2013، ص ص 23-24.

الشكل (2-7): يبين تطور سعر الفائدة للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-10).

نلاحظ ان معدلات سعر الفائدة في الفترة (1990-1997)، سجلت معدلات موجبة والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع الكتلة النقدية، والتي تؤدي بدورها الى ارتفاع معدل التضخم، الا انه في اطار برنامج التعديل الهيكلي تم التحكم في الكتلة النقدية ومنه معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، الامر الذي سمح بمعدلات فائدة حقيقية موجبة، بعد هذه الفترة نلاحظ الارتفاع والانخفاض في معدل التضخم من 2003 مما جعل اسعار الفائدة تتقلب من سالبة الى موجبة.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر

للقوف على دراسة تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف، يجدر بنا التطرق الى الميزان الخارجي للجزائر من خلال تطور المديونية الخارجية، و تأثير ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري.

1- تطور المديونية الخارجية:

لقد تميزت المرحلة الممتدة من 1990 الى 2001 بالتقلب المستمر لأسعار البترول في السوق العالمية، وانخفاض مستويات الطلب عليه، وتميزت بتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه ومخطط الى اقتصاد السوق، وسعي السلطات الجزائرية الى اصلاحات

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

اقتصادية شاملة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات¹.

والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

الجدول (2-11) تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

الوحدة: مليار دولار

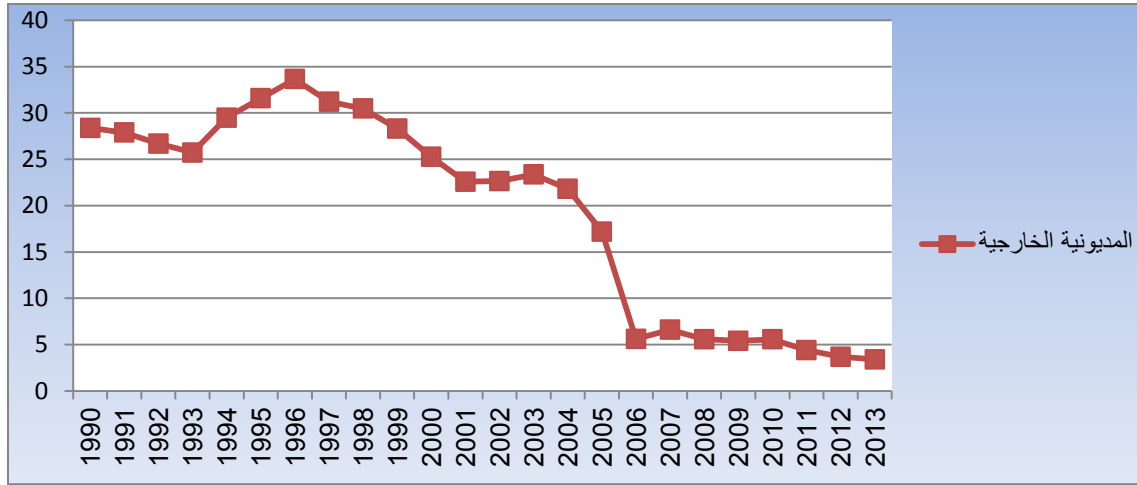
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المديونية الخارجية	28.38	27.88	26.68	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المديونية الخارجية	30.47	28.315	25.26	22.571	22.642	23.353	21.821	17.192
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المديونية الخارجية	5.612	6.606	5.586	5.413	5.560	4.405	3.676	3.396

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2015.

من خلال الجدول نلاحظ ان متوسط حجم الديون الخارجية قدرت بحوالي 30 مليار دولار خلال فترة التعديل الهيكلي الممتد من (1994-1998)، ويرجع تفسير ذلك الى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية، ثم تقلصت الديون الخارجية الى 22.5 مليار دولار سنة 2001 مسجلة تراجعاً قياسياً بقيمة 7.9 مليار دولار عن سنة 1998، اين قدرت الديون الخارجية بـ 30.47 مليار دولار ويرجع هذا التراجع في حجم المديونية الى الفسحة المالية نتيجة تحسن اسعار المحروقات، والشكل التالي يبين تطورات المديونية الخارجية.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

الشكل (2-8): يبين تطور المديونية الخارجية للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-11)

بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة ابتداء من 2004، حيث بلغت سنة 2006 مبلغ 5.612 مليار دولار بعدما كانت 17.192 مليار دولار سنة 2005، ويعود السبب الى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر، وبلغت سنة 2008 و 2009، 2010، 5,586 مليار دولار و 5.413 مليار دولار و 5,560 مليار دولار على التوالي، وظلت الديون الخارجية في تناقص في هذه الفترة حتى سنة 2013 اذ بلغت 3.396 مليار دولار.

2- تطور ميزان المدفوعات:

عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج جيدة ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعينات، والذي سمح للجزائر برفع احتياطياتها من الصرف الاجنبي والسبب في ذلك هو تحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات سنة 2008، بالإضافة الى استقرار اسعار الصرف الحقيقي والجدول التالي يبرز تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر:

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر (1990-2013)

الجدول (2-12) تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

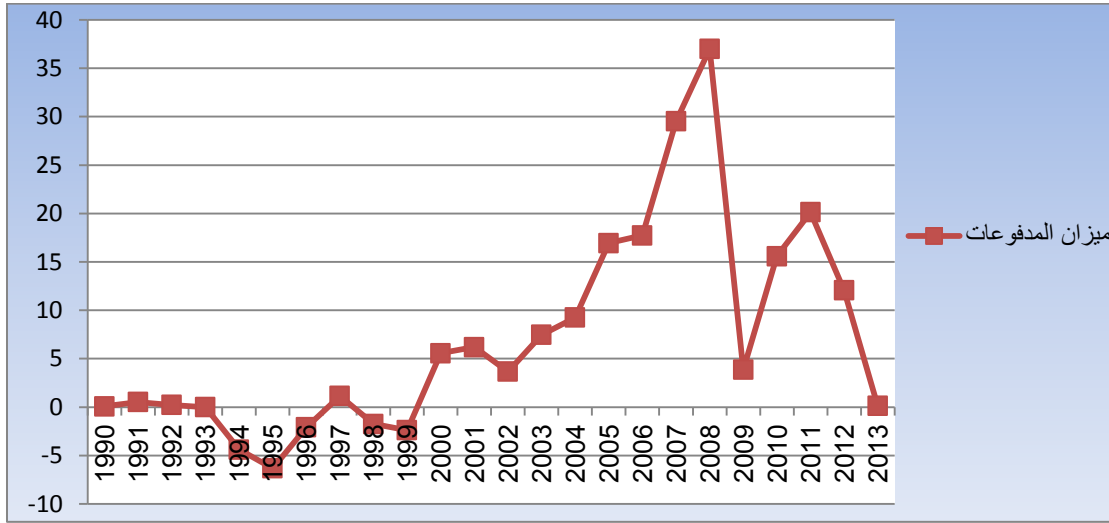
الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ميزان المدفوعات	0.084	0.529	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ميزان المدفوعات	-1.74	-2.38	5.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزان المدفوعات	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2006، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014 من الموقع www.bank-of-algerien.dz، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2014.

نلاحظ من خلال الجدول ان ميزان المدفوعات في السنوات الاولى للدراسة حقق عائد قدره 0.084 و 0.529 و 0.23 في السنوات 1990، 1991، 1992، على التوالي، وهذا راجع لعوائد المحروقات إذ بلغت 12.34 مليار دولار، وبعدها شهد حالة عجز في الفترة (1993-1996) وهذا راجع لانخفاض اسعار المحروقات سنة 1994، اما في سنة 1997 فقد شهد ميزان المدفوعات فائض قدره 1.16 مليار دولار، ولكن لم يدم هذا الفائض ففي السنتين 1998 و 1999 شهد عجز قيمته 1.74- و 2.38- على التوالي، وذلك للتراجع الكبير في عوائد المحروقات حيث بلغت 9.17 مليار دولار بعدما كانت تمثل 13,8 مليار دولار في سنة 1997، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2-9): يبين تطور ميزان المدفوعات للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-12).

حقق ميزان المدفوعات فائض خلال السنوات 2000 و 2001 و 2002 حيث قدر ب 7.58 مليار دولار و 6.19 مليار دولار و 3.65 مليار دولار على التوالي، ويعود هذا الى ارتفاع اسعار المحروقات وتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسّن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الاورو مقابل الدولار، ثم اصبح ميزان المدفوعات في تزايد مستمر في الفترة (2003-2008)، ويعود الفضل في ذلك الى ارتفاع اسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة، كما ارتفعت عوائد المحروقات الى 54.74 سنة 2006 وهو اكبر من الضعف. أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، ويعود السبب في هذا لانخفاض اسعار البترول، وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في ميزان المدفوعات نتيجة التحسن في اسعار البترول.

في سنة 2013 تراجع فائض ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغ 0.13 مليار دولار بعد الفائض الكبير الذي سجل سنتي 2012 و 2011 حيث بلغ 12.06 و 20.14 مليار دولار وهذا راجع الى التراجع الكبير لكميات المحروقات المصدرة والتي انخفضت بنسبة 7.3%، وارتفاع الواردات من الممتلكات حيث قدرت ب 55.1 مليار دولار سنة 2013 مقابل 51.5 مليار دولار سنة 2012.

3- تطور سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا الى سعر الصرف المرن¹.

وقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بخصوصية التخطيط المركزي، وهو ما اثر على طبيعة سياسة الصرف المنتهجة والتي تميزت بالاستقرار المصطنع والمحدد اداريا من طرف الدولة، وبالتالي ساهم سعر الصرف المستقر الى حد ما في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، لكنه خلق فيما بعد تكلفة ادارية للعملة الصعبة، وأصبح سعر الصرف في انفصال تام من واقع الاداء الاقتصادي، والجدول التالي يبرز تطورات هذا المعدل بوضوح:

الجدول (2-13) تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

1 دولار أمريكي مقابل دج

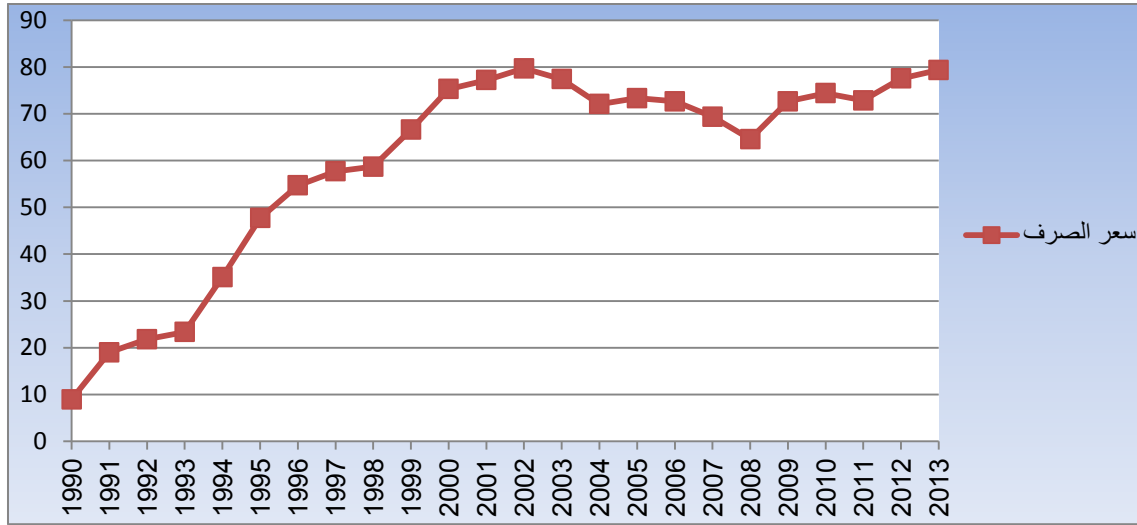
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
سعر الصرف	8.96	19	21.82	23.36	35.1	47.7	54.7	57.7
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف	58.7	66.6	75.3	77.2	79.7	77.4	72.07	73.36
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	72.65	69.37	64.57	72.65	74.40	72.85	77.55	79.38

المصدر: من الموقع <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/>، تاريخ الاطلاع 04 افريل 2014.

نلاحظ من خلال الشكل وبداية من سنة 1990 التخفيض المستمر للدينار الجزائري، حيث كانت قيمته خلال هذه السنة 8.96، ثم استمرت في الانزلاق لتبلغ 75.25 سنة 2000¹، والشكل التالي يبين تطور سعر الصرف:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص216.

الشكل (2-10): يبين تطور سعر الصرف للفترة (1990-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-13).

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات الى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق اعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%، وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25% و 30% ما بين 1991 و 1993 وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر ابريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و 2001، وتواصل هذا الانخفاض لسنة 2002، وفي شهر جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الاجراء يهدف اساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي بحوالي

¹ سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم

11 مرة، حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.36 سنة 2005¹.

اما في الفترة (2006-2011) فعرف سعر الصرف استقرارا نسبيا حيث تتراوح بين 64 دج 72 دج للدولار، ويرجع ذلك الى نمو الصادرات من المحروقات والتي بلغت 95% خلال الفترة وتشكل المصدر الرئيسي للعملة الاجنبية، وشهد متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار انخفاض بنسبة 2.36%، وبلغ متوسط التبادل السنوي للدينار مقابل الدولار سنة 2013 مبلغ 79.38 دج للدولار مقابل 77.55 دج للدولار سنة 2012.

¹ جمال يعقوب و عمار درويش، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة (1988-2010)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس اكايمي، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013، ص ص36-37.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حولنا استعراض واقع الطلب على النقود في الجزائر من خلال التطرق الى السياسة النقدية وتطور الكتلة النقدية وايضا تطور التوازنات النقدية في الجزائر، ومن اهم النتائج المتحصل عليها هي:

✓ إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال النقد والقرض هو تحديد الاطار العام لعمل السياسة النقدية وكذا التعريف بأدواتها بما يضمن بلوغ اهدافها وكذا تحديد اولويات الاهداف تبعا للوضعية الاقتصادية للبلاد حيث صار الهدف النهائي للسياسة النقدية ابتداءا من 2010 هو استقرار الاسعار (التضخم).

✓ لقد شهدت الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة الدراسة نموا وتوسعا كبيرا سببه الفوائض النقدية الهامة المتأتية من الانتعاش الذي شهدته اسعار البترول خلال هذه الفترة و كذا طبيعة البرامج الاقتصادية (برنامج دعم النمو و برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج توطيد النمو) التي تطلبت مبالغ مالية كبيرة ما زاد في توسع النقد، وتبين ان جزءا كبيرا من الكتلة النقدية M2 تمثله النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) والتداول الائتماني وهذا يفسر ان الافراد يحتفظون بالنقود لغرض الاحتياط وتسوية المعاملات.

✓ نرى أن التحكم في التوسع النقدي، والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة موجبة عموما، هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي وان انكماش المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين، والاستقرار في سعر الصرف، هي مؤشرات دالة على صلابة الموقف المالي الخارجي ومدى قابلية استمرار تعديل ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

الفصل الثالث
دراسة قياسية
لحدالة الطلبة على
النفود في
الجزائر

تمهيد:

مما سبق ذكره في الفصول السابقة تبين لنا أنه هناك متغيرات عديدة تؤثر وتتأثر مباشرة بالطلب على النقود، ففي الفصل حاولنا التعرض الى أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقود من خلال التطرق لأبرز النظريات النقدية الخاصة بالطلب على النقد، وفي الفصل الثاني فتطرقنا الى واقع الطلب على النقد في الجزائر من خلال معرفة أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقد في الجزائر.

أما في هذا الفصل فسنحاول بناء نموذج قياسي يحلل ويفسر ظاهرة الطلب على النقد في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، ففي المبحث الأول سوف نستعرض الاطار النظري للاقتصاد القياسي، وفي المبحث الثاني سوف نقوم بتقدير نموذج الطلب على النقد بمجموعة من المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود في الجزائر، واستنتاج النموذج القياسي المناسب المستخدم في أغلب الدراسات والذي يتماشى مع دالة الطلب على النقد في الجزائر وذلك خلال الفترة (1990-2013).

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

أصبح الاقتصاد القياسي من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية.

• مفهوم الاقتصاد القياسي

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين، *Economic* أي اقتصادي، و *Metrics* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية في حين يرى البروفيسور أوسكار لانكه *Osker Lang* بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم *Bio – Matris* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علماً مستقلاً بحد ذاته¹.

كذلك ترى كوتسيانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها، ويجده أوتس وكيلنجين بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي.

كما عرفه الباحث *A.S. Gldberge* أن القياس الاقتصادي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية².

¹ وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص22.

² المرجع نفسه، ص23.

المطلب الثاني: نماذج الانحدار المتعدد

يستخدم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفروض عن العلاقة بين متغير تابع Y ، واثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، $(X_1, X_2, \dots)$ ويمكن كتابة نموذج الانحدار الثلاثي كالتالي¹:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{1i} + B_2X_{2i} + u_i$$

ان هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n تكون نظام المعادلات الاتية، و مجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الانحدار الخطي العام

$$Y_1 = B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{22} + \dots + B_kX_{1k} + u_1$$

$$\begin{matrix} . & . \\ . & . \\ . & . \end{matrix}$$

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \dots + B_kX_{nk} + u_n$$

1- فرضيات الانحدار الخطي المتعدد

تتمثل فرضيات النموذج المتعدد في ما يلي:

- توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي $U_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$ ، بمعنى:
- u_i : هو متغير عشوائي حقيقي، اي ان كل قيمة من قيم u_i وفي اي فترة زمنية تعتمد على الصدفة.
- $E(u_i) = 0$ التوقع الرياضي للأخطاء معدوم : هذا يعني ان القيمة المتوقعة لحد الخطأ مساوية للصفر فكل عنصر عشوائي قد يكون نتيجة للعديد من الاسباب ذات التأثير الضئيل والتي تميل الغاء الحد الأقصى².
- تجانس تباين الاخطاء $Var(u_i) = E(u_i^2) = \sigma^2$ ، وهذا يعني ان تباين قيم u_i حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.

¹ دومينييك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ص165.

² Bendib. R, "Econométrie: théorie et Applications", OPU. Alger, 2001 , P33.

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة

$$\text{Cov}(u_i u_j) = E(u_i u_j) = 0 \quad i \neq j$$

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي u_i تكون مستقلة عن بعضها البعض.

- عدم وجود ارتباط بين u_i و X_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير X_i حيث¹:

$$\text{Cov}(u_i X_i) = E(u_i X_i) = 0$$

- عدم وجود علاقة تامة بين المتغيرات المستقلة.

2- مراحل بناء النموذج

- تعيين النموذج: هنا يقوم الباحث بتحديد المتغير التابع و المتغيرات المفسرة له انطلاقاً من الدراسة النظرية للظاهرة، وبعدها يحدد الشكل الرياضي لهذه العلاقة.
- تقدير النموذج: بعدما يعين الباحث النموذج يقوم بتقدير معلمات النموذج، ومن أجل القيام بهذا يجب أن:

أ- يجمع البيانات و المعطيات المتعلقة بمتغيرات النموذج.

ب- يختار طريقة التقدير ومن أهمها و أشهرها طريقة المربعات الصغرى (MCO) و تهدف إلى تدنئة مجموع المربعات لانحرافات النقاط عن الخط إلى أدنى حد ممكن².

$$\text{Min} \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

حيث تشير Y_i إلى المشاهدات الفعلية، و تشير $\hat{Y}_i$ إلى القيم (الموقفة) المناظرة، بحيث

$$Y_i - \hat{Y}_i = e_i \text{ هي البواقي.}$$

ويعطي هذا الأسلوب المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} \sum Y_i = n\hat{b}_0 + \hat{b}_1 \sum X_i \\ \sum X_i Y_i = \hat{b}_0 \sum X_i + \hat{b}_1 \sum X_i^2 \end{cases}$$

¹ Gujarati. N.D, "Econométrie", De Boeck, Bruxelles, 2004, 1^{ere} édition, P73.

² دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

حيث n عدد المشاهدات $\hat{b}_1, \hat{b}_0$ هي مقدرتان للمعلمتين الحقيقيتين b_1, b_0 . وبحل المعادلتين انيا نحصل على:

$$\hat{b}_1 = \frac{n \sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i}{n \sum X_i^2 - (\sum X_i)^2}$$

$$b_0 = \bar{Y} - \hat{b}_1 \bar{X} \quad \text{و نحصل على قيمة } b_0 \text{ كما يلي:}$$

ومن المفيد عادة استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{b}_1$

$$\hat{b}_1 = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2}$$

حيث $y_i = Y_i - \bar{Y}$ ، $x_i = X_i - \bar{X}$ وتكون معادلة انحدار المربعات الصغرى المقدرة (OLS):

$$\hat{Y}_1 = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 X_i$$

حيث $\hat{Y}$ يمثل القيمة المقدرة ل Y و $\hat{b}_1$ يمثل القيمة المقدرة ل b_1 و $\hat{b}_0$ تمثل القيمة المقدرة ل b_0 .

ومن خصائص مقدرات طريقة المربعات الصغرى نذكر:

- عدم التحيز: يعني عدم وجود فرق او انحراف بين القيمة المتوقعة للمقدر ومعلمة المجتمع اي بينها وبين القيمة الحقيقية للمقدر، و يكتب هذا الشرط رياضيا كما يلي : $E(\hat{b}) = b$ اي ان $\hat{b}_1$ و $\hat{b}_0$ هما مقدرتين غير متحيزتين ل b_1 و b_0 على التوالي.
- افضل مقدر خطي غير متحيز Blue: تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس Causse-Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية $\hat{b}$ ، $\hat{a}$ افضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث ان لها تباين اقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الاخرى".
- خاصية الاتساق¹: اذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر الى الخاصية التقاربية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص 45.

ومتأخر بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{b}$ بأنه مقدر متسق ل b كلما اقترب توزيع المعاينة ل $\hat{b}$ من القيمة الحقيقية b ، و نقول ان النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{b}$ هي b ونكتب:

$$P \lim_{n \rightarrow +\infty} (\hat{b}) = b$$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب ان تكون قيمتي التحيز والتباين تقتربان او تساويان الصفر كلما اقتربت n من مالا نهاية اي:

$$\lim_{n \rightarrow +\infty} E(\hat{b}) = P \lim_{n \rightarrow +\infty} (\hat{b}) = b$$

$$\lim \text{Var}(\hat{b}) = P \lim \text{Var} (\hat{b}) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين نقول عن المقدر $\hat{b}$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية b .

ج- الفرق بين الانحدار والارتباط: يتمثل الانحدار في العلاقة السببية بين المتغيرين مما تمكننا من التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة، اما الارتباط فهو يحدد درجة ارتباط في التغيرات بين المتغيرين.

3- تقدير النموذج

أ- تقدير B :

يمكن الحصول على تقديرات معالم المربعات الصغرى العادية OLS بإيجاد النهاية الصغرى لمجموع مربعات البواقي¹:

$$\sum e_i^2 = \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2 = \sum (Y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{1i} - \hat{b}_2 X_{2i})^2$$

و يعطي هذه المعادلات الثلاث الاتية:

$$\sum Y_i = n\hat{B}_0 + \hat{B}_1 \sum X_{1i} + \hat{B}_2 \sum X_{2i}$$

$$\sum Y_{1i} Y_i = \hat{B}_0 \sum X_{1i} + \hat{B}_1 \sum X_{1i}^2 + \hat{B}_2 \sum X_{1i} X_{2i}$$

$$\sum X_{2i} Y_i = \hat{B}_0 \sum X_{2i} + \hat{B}_1 \sum X_{1i} X_{2i} + \hat{B}_2 \sum X_{2i}^2$$

¹ دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

والتي (عندما يعبر عنها في صورة انحرافات المتغيرة عن متوسطاتها) يمكن حلها انيا لإيجاد $\hat{B}_1$ و $\hat{B}_2$ معطية:

$$\hat{B}_1 = \frac{(\sum x_1 y)(\sum x_2^2) - (\sum x_2 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\hat{B}_2 = \frac{(\sum x_2 y)(\sum x_1^2) - (\sum x_1 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$B_0 = \bar{Y} - \hat{B}_1 \bar{X}_1 - \hat{B}_2 \bar{X}_2 \quad \text{وتكون:}$$

تسمى كل من $\hat{B}_2$ ، $\hat{B}_1$ ، $\hat{B}_0$ معادلات الانحدار الجزئية وهذا في حالة نموذج الانحدار المتعدد من ثلاثة معلمات.

ب- تقدير تباين الاخطاء σ^2 :

احدى فرضيات النموذج $Y = XB + u$ هي: $V(u) = \sigma^2 I_n$ وبما ان: σ^2 غير معروف نحاول ان نجد له تقديرا.

في حالة الانحدار المتعدد اين هناك K وسيط للتقدير $B_{(K+1)}$ و n عدد المشاهدات، وهذا يعطي عدد درجات الحرية $(n - K)$:

$$E(\hat{\sigma}^2) = \frac{E(e'e)}{n-K} = \sigma^2 \quad \text{حيث:} \quad \hat{\sigma}^2 = S^2 = \frac{e'e}{n-K}$$

4- تقييم النموذج

أ- معامل التحديد المتعدد:

يعرف معامل التحديد المتعدد R^2 ، بأنه نسبة التغير الاجمالي في Y الذي تفسيره الانحدار المتعدد للمتغير Y على المتغيرين X_1, X_2 ، ويمكن حسابه كالآتي¹:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{Y}_i^2}{\sum Y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum Y_i^2} = \frac{\hat{B}_1 \sum Y_{X1} + \hat{B}_2 \sum Y_{X2}}{\sum Y^2}$$

¹ دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

وحيث ان اضافة متغيرات مستقلة او مفسرة اخرى يرفع على الارجح $RSS = \sum \hat{Y}_i^2$ لنفس قيمة $TSS = \sum Y_i^2$ ، فان R^2 تزيد، فاذا اخذنا في الاعتبار نقص عدد درجات الحرية مع اضافة متغيرات مستقلة اضافية، فان R^2 المعدلة يمكن حسابها كالآتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \frac{n-1}{n-K}$$

n: عدد المشاهدات

K: عدد المعالم المقدرة

ب- اختبارات معنوية:

لاختبار المعنوية الاحصائية لتقديرات المعالم للانحدار المتعدد، فان تباين التقديرات مطلوب¹:

$$\text{Var}\hat{B}_1 = \sigma_u^2 \frac{\sum x_2^2}{\sum x_1^2 \sum x_2^2 - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\text{Var}\hat{B}_2 = \sigma_u^2 \frac{\sum x_1^2}{\sum x_1^2 \sum x_2^2 - (\sum x_1 x_2)^2}$$

عادة B_0 ليست موضع اهتمام اساسي، وحيث ان σ_u^2 غير معلومة فإن تباين البواقي

$$S^2 = \hat{\sigma}_u^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-K} \quad \sigma_u^2: \text{يستخدم كتقدير غير متحيز للتباين}$$

حيث K: عدد المعالم المقدرة.

تتكون التقديرات غير المتحيزة لتباين $\hat{B}_0$ و $\hat{B}_1$ هي:

$$S_{B_1}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-K} \frac{\sum e_2^2}{\sum x_1^2 \sum x_2^2 - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$S_{B_2}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-K} \frac{\sum e_1^2}{\sum x_1^2 \sum x_2^2 - (\sum x_1 x_2)^2}$$

¹ دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

وبالتالي فإن $\widehat{SB}_1$ و $\widehat{SB}_2$ هي الاخطاء المعيارية للتقديرات.

- اختبار التوزيع t:

يعبر قانون التوزيع t على الشكل:

$$t = \frac{N(0,1)}{\sqrt{\frac{X^2_{n-K}}{n-K}}} = \frac{\frac{\widehat{B}_j - B_j}{\sigma_u \sqrt{a_{jj}}}}{\sqrt{\frac{(n-K)\widehat{\sigma}_u^2}{\sigma_u^2} / (n-K)}}$$

$$t = \frac{\widehat{B}_j - B_j}{\sigma_u \sqrt{a_{jj}}} = \frac{\widehat{B}_j - B_j}{SE(\widehat{B}_j)} \sim t_{n-K}$$

وهذا الاختصار:

وتساعدنا هذه المعادلة على تكوين مجالات الثقة لمعالم الانحدار الفردي بنفس الطريقة المذكورة حالة النموذج البسيط، حيث نحسب قيمة t الخاصة بكل معلمة B_1 ، ثم نقارنها بقيمة t_t المجدولة، بمستوى معنوية معين، فاذا كانت القيم المحسوبة (بالقيمة المطلقة) اكبر من القيمة المجدولة، نرفض فرضية العدم H_0 و العكس بالعكس، وقيم t المجدولة تمثل القيم الحرجة و تحدد المنطقة الحرجة لاختبار ذو الطرفين.

- اختبار التوزيع F:

يمكن اختبار المعنوية الاجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين (المفسر) الى التباين غير (المفسر) ويتبع هذا التوزيع F بدرجات حرية $K - 1$ و $n - K$ حيث n عدد المشاهدات، K عدد المعالم المقدرة¹:

$$F_{K-1, n-K} = \frac{\frac{\sum \widehat{Y}_i^2}{(K-1)}}{\frac{\sum e_i^2}{n-K}} = \frac{R^2 / K-1}{(1-R^2) / (n-K)}$$

وتحت الفرضيتين:

¹ دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

$$\begin{cases} H_0 : H_1 = H_2 = \dots H_j = \dots H_K = 0 \\ H_1 : \exists H_1 \neq 0 \quad j = 1 \dots K \end{cases} \quad (\text{يوجد على الاقل معامل انحدار واحد غير معدوم})$$

فاذا كانت قيمة F المحسوبة اكثر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية و درجات حرية المعطاة يقبل الفرض بأن معالم الانحدار ليست جميعها مساوية للصفر وان R^2 تختلف جوهريا عن الصفر.

المطلب الثالث: مشاكل الدراسة القياسية

الى جانب مشاكل جمع المعلومة وغيرها فهناك مشاكل تمس طريقة التقدير و تتمثل مثلا في عدم واقعية فرضيات الطريقة المستعملة، وتعرف بالمشاكل القياسية وهي:

اولا: مشكلة الارتباط الذاتي

ويقصد بها وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وبتعبير اخر هو ارتباط القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة مع القيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة عليها.

ويرجع سبب هذه المشكلة الى اقضاء بعض المتغيرات من النموذج، او لعدم بناء الشكل الرياضي للنموذج بشكل صحيح، او عدم معالجة المعلومة بشكل صحيح، ومن اجل كشف عن هذا الارتباط ثمة اختبارات يجب القيام بها منها:

• اختبار داربين واتسون (Durbin et Watson)

يعتبر اختبار Durbin et Watson من اهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى حسب الشكل¹:

$$u_t = Pu_{t-1} + V_t \quad , \quad V_t \sim N(0, \sigma_4^2)$$

$$\begin{cases} H_0 : P = 0 \\ H_1 : P \neq 0 \end{cases}$$

ويهدف الى اختبار الفرضيات التالية:

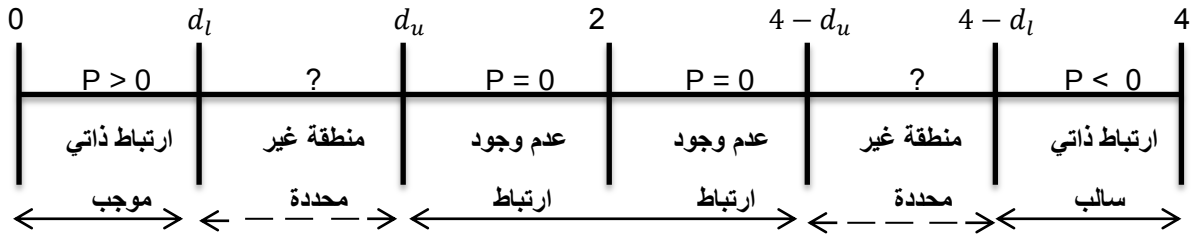
¹ REGIS BOURBONNAIS, "Econométrie", paris: Dounod, 2003, 5^e édition, P223.

ومن اجل اختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب احصائية داربين واتسون DW من الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2} \quad \text{او} \quad DW \cong 2(1 - P)$$

حيث DW تمثل القيمة المحسوبة لاختبار و تأخذ قيمتها بين 0 و 4، ويتضح من المعادلة السابقة اذا كانت $P=0$ فان $DW \cong 2$

الشكل (1-3): يبين مناطق القبول والرفض لداربين واتسون



المصدر: REGIS BOURBONNAIS, OP-p223.

بالاعتماد على الشكل (1-3) يمكن ان تستخرج نتيجة اختبار DW كالتالي:

- اذا كانت $DW < d_l$ أو $DW > 4 - d_l$ يرفض H_0 .
- اذا كانت $d_u < DW < 4 - d_u$ يقبل H_0 .
- اذا كانت $d_l \leq DW \leq d_u$ أو $4 - d_u \leq DW \leq 4 - d_l$ تكون نتيجة الاختبار غير محددة، ومن ثم يجب اضافة بيانات اكثر.

ثانيا: مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (التعدد الخطي)

عندما يكون هناك ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة في النموذج فنحن في ظل هذا المشكل حيث معاملات التقدير تكون غير معنوية بالرغم من ان R^2 قد تكون عالية، ويعود سبب هذه المشكلة الى: التغير الجماعي لبعض المتغيرات عبر الزمن، وكذلك صغر حجم العينة، ولاكتشاف هذا المشكل نستعمل عدة اختبارات منها:

1- طريقة التحليل التوافقي ل *Frisch*:

تكمن هذه الطريقة في تقدير انحدار المتغير التابع على كل متغير مستقل على حدى، ومنه نحصل على كل الانحدارات الأولية، ثم نختار الانحدار الأولي الذي يعطي النتائج الجيدة لنظيف فيما بعد متغير وراء لنختبر اثارها على كل من المعالم الفردية (اخطائها المعيارية، قيمة R^2)

2- اختبار فارار_غلوبر *Farrar – Glauber*:

لاكتشاف ظاهر التعدد الخطي يتبع فارار_غلوبر الخطوة التالية¹:

- حساب مربع معامل الارتباط المتعدد بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة بالترتيب R_j^2 .
- اختبار المعنوية الاحصائية لمعاملات الارتباط المتعددة بواسطة التوزيع F كما يلي:

$$F_{k-1, n-k} = \frac{R_j^2 / (k-1)}{(1-R_j^2) / (n-K)} \sim F_{k-1, n-k}$$

$$\begin{cases} H_0 : R_j^2 = 0 \\ H_1 : R_j^2 \neq 0 \end{cases} \quad \text{وتكون الفرضية المختبرة هي:}$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من تلك الجدولية نقبل H_1 ، ويكون المتغير X_j متعدد او مرتبط خطيا، اما إذا حدث العكس نقبل H_0 ، ولا يكون هناك اثر لتعدد X_j خطيا.

ومن أجل معالجة هذا المشكل ثمة حلول تتمثل في:

- البحث عن مصادر أخرى للبيانات، وعلى أهمية العوامل المسببة للظاهرة المدروسة.

- توسيع حجم العينة كتحويل البيانات من الفترات السنوية الى الفترات الشهرية أو الموسمية، كما يمكن التخلص من التعدد الخطي بإسقاط (حذف) المتغير المسبب لهذا

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المشكل لكن هذه العملية يمكن ان تخلق مشاكل اخرى، وهناك من يقترح إدخال معلومات إضافية للنموذج.

ثالثا: مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء *HETEROSCEDASTICITY*

من بين افتراضات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات تباين الخطأ
($Var(u_i) = E(u_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1 \dots n$)، ويترتب عن اسقاط هذا الافتراض، حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ.

1- اسباب وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الاخطاء وأثارها

- من أهم الاسباب المؤدية الى مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ ما يلي:
 - وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة.
 - استخدام البيانات المقطعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
 - استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، اما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الافراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.
- من أهم الاثار المترتبة عن مشكلة عدم تجانس التباين ما يلي:
 - تبقى المعلومات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومتسقة لكن تصبح غير فعالة (تفقد خاصية الكفاءة).
 - انحرافات المعلومات المقدرة متحيزة، بالتالي يسوء الوضع عند استعمال اختبارات فيشر وستودنت المعتمدة اساسا على فرضية ثبات التباين.
 - تصبح فترات الثقة أكثر اتساعا كما تقل قوة الاختبارات المعنوية نظرا لاختفاء خاصية أدنى تباين.
 - التنبؤ باستخدام نتائج تقدير يكون فيها التباين غير ثابت لن يكون ممكنا.

¹ سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة تحليلية-حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص 119.

2- اختبارات الكشف عن عدم ثبات التباين

يتم اكتشاف عدم ثبات تباين الحد الخطأ بواسطة عدة اختبارات منها ما يلي:

• اختبار بارك *Park Test*:

يعتمد اختبار *Park* في اكتشاف *HETEROSCEDASTICITY* على:

- تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى، نحصل على $\hat{Y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_i$ ومن ثم نحصل على البواقي أو القيم المقدرة لحد الخطأ (e_i) كالتالي: $e_i = Y_i - \hat{Y}_i$.

- استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في إجراء الانحدار $\ln e_i^2$ على $\ln X_i$ فينتج ما يلي: $\ln \hat{e}_i^2 = \hat{a} + \hat{b} \ln X_i$.

- إيجاد القيمة المحسوبة لاختبار T بالنسبة ل $\hat{b}$ كما يلي:

$$T(\hat{b}) = \frac{\hat{b}}{SE(\hat{b})}, SE(\hat{b}) = \sqrt{Var(\hat{b})}, Var(\hat{b}) = \frac{\hat{\sigma}^2}{\sum x_i^2}$$

- إيجاد القيمة الجدولية (عند درجات الحرية $n - k$ ومستوى معنوية معين).

- مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولية: فإذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، يتم قبول الفرض البديل القائل بأن $\hat{b} \neq 0$ ، ويدل على وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

المبحث الثاني: تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر

بعد ان قمنا خلال المراحل السابقة بتحديد المتغيرات المحتمل تأثيرها على دالة الطلب على النقود في الجزائر.

المطلب الاول: تعيين نموذج الطلب على النقود

تعد صياغة النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النموذج و اصعبها، وذلك ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج او التي يجب استبعادها منه.

اولا: تعيين متغيرات النموذج و اشاراتها

من خلال النظريات المفسرة للطلب على النقود و بعض النماذج السابقة تم استنتاج عدة متغيرات تفسر الطلب على النقود، وتم اختيار في دراستنا هذه المتغيرات :

- **مقياس الدخل (اجمالي الناتج المحلي):** لقد قمنا باستخدام اجمالي الناتج المحلي كبديل للدخل او الثروة لعدم توفر بيانات حول المتغير الاخير.

- **مقياس تكلفة الاحتفاظ بالنقود:** وقد تم استخدام كل من معدل التضخم و سعر الفائدة ليمثلا تكلفة الفرصة البديلة من الاحتفاظ، حيث انه بالنسبة لمعدل الفائدة تم اعتماد معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر كمتغير انابي نظرا لعدم توفر سلسلة طويلة لسعر الفائدة الخاصة بالاقتصاد الجزائري حيث يمثل سعر الفائدة العائد على النقود نفسها بينما يمثل الثاني التضخم على الاصول العينية.

- **مقياس الاتفاق:** وقد تم استخدام متغير الانفاق الحكومي بشقيه، نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

- **سعر الصرف و الديون الخارجية:** اثناء تحليلنا لواقع الطلب على النقود في الجزائر تبين ان سعر الصرف و الديون الخارجية متغيرات مؤثرة على الطلب على النقود في الجزائر.

يمكن صياغة معادلة الطلب على النقود بالصيغة التالية:

$$M_d = f(Y_t, I_t, IF_t, TCH_t, G_t, DEXT_t)$$

$$M_d = \frac{M}{P_t} \text{ ويمثل الطلب على النقد حيث :}$$

M : الكتلة النقدية.

P_t : المستوى العام للأسعار.

$$Y_t = \frac{PiB_t}{P_t} \text{ : إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.}$$

I_t : سعر الفائدة الحقيقي (معدل إعادة الخصم).

IF_t : معدل التضخم.

TCH_t : سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار.

G_t : الانفاق الحكومي.

$DEXT_t$: الديون الخارجية.

وحسب النظرية الاقتصادية ، فان الطلب على النقود يرتبط طرديا من الدخل الحقيقي و الانفاق الحكومي و الديون الخارجية، اما علاقة الطلب على النقود بسعر الصرف و سعر الفائدة الحقيقي و معدل التضخم فهي علاقة عكسية.

ثانيا: الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود

يمكن اعطاء الصيغة الرياضية للنموذج الخطي العام كالتالي:

$$M_d = b_0 + b_1 Y_t + b_2 I_t + b_3 IF + b_4 TCH_t + b_5 G_t + b_6 DEXT_t + u_i$$

اما الصيغة الرياضية للنموذج غير الخطي فتكون من الشكل اللوغاريتمي كالتالي:

$$M_d = b_0 \cdot Y_t^{b_1} \cdot I_t^{b_2} \cdot IF_t^{b_3} \cdot TCH_t^{b_4} \cdot G_t^{b_5} \cdot DEXT_t^{b_6}$$

يمكن تحويل المعادلة الى صيغة خطية بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين:

$$\ln(M_d) = \ln b_0 + b_1 \ln Y_t + b_2 \ln I_t + b_3 \ln IF_t + b_4 \ln TCH_t + b_5 \ln G_t + b_6 \ln DEXT_t + u$$

حيث:

b_0 : الحد الثابت.

b_1 : تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل الحقيقي.

b_2 : تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة الى سعر الفائدة الحقيقي.

b_3 : تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة الى معدل التضخم.

b_4 : تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة الى سعر الصرف.

b_5 : تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة الى الانفاق الحكومي.

b_6 : تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة الى الديون الخارجية.

المطلب الثاني: تقدير معلمات دوال الطلب على النقود في الجزائر

بعد القيام بجمع البيانات الخاصة بالمتغيرات سواء المتغير التابع او المتغيرات المفسرة المحتمل تأثيرها على الطلب على النقود، سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، و التي تعتبر من احسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تتماز به من خصائص كما سبق توضيحها، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (EViews8)، اما بالنسبة للبيانات التي تم الاعتماد عليها هي بيانات سنوية تمتد من (1990-2013)، مأخوذة من التقارير السنوية او الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، ومن الموقع الرسمي للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، كما سنعتمد في دراستنا على مستوى معنوية 5%، سواء فيما يخص المعنوية الاحصائية او مختلف الاختبارات.

بعد ادخال البيانات الخاصة بالمتغيرات انطلاقا من الملحق (3-1) والملحق (3-2)

في البرنامج، تظهر نتائج تقدير كل من النموذج الخطي واللوجاريتمي من خلال ما يلي:

اولا: الصيغة الخطية للنموذج

بعد إدخال البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المحتمل ان تؤثر في الطلب على النقد في برنامج (Eviews) لغرض التقدير تحصلنا على ما يلي:

1- النموذج الاول:

$$(M_d = b_0 + b_1 Y_t + b_2 I_t + b_3 IF_t + b_4 TCH_t + b_5 G_t + b_6 DEXT_t + u_i)$$

$$M_d = 4.121 + 0.234Y_t - 0.132I_t + 0.005IF_t - 0.006TCH_t + 8.074 * 10^{-7}G - 0.056DEXT_t$$

$$t = ((3.29) \quad (2.41) \quad (-2.66) \quad (0.28) \quad (-0.90) \quad (6.46) \quad (-1.98))$$

$$R^2 = 0.9941, \bar{R}^2 = 0.9920, F = 477.90, D.W = 2.3110, n = 24$$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (3-3).

تقييم النموذج: نقوم بتقييم النموذج من الاقتصادية والاحصائية.

• الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول النموذج الأول نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة للدخل الحقيقي (Y)، نلاحظ ان اشارة معلمته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (Y)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.2334 وحدة، اذن معامل (Y) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لسعر الفائدة (I)، نلاحظ ان اشارة معلمته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (I)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الفائدة ب 1% يؤدي الى التغير العكسي للطلب على النقد ب 0.1323 مليار دينار، اذن معامل (I) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمعدل التضخم (IF)، نلاحظ ان اشارة معلمته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (IF)، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، اذن معامل (IF) ليس له معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لسعر الصرف (TCH)، نلاحظ ان اشارة معلمته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (TCH)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.0066 وحدة، اذن معامل (TCH) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة للإنفاق الحكومي (G)، نلاحظ ان اشارة معلمته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (G)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 8.68×10^{-7} وحدة، اذن معامل (G) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة للديون الخارجية (DEXT)، نلاحظ ان اشارة معلمته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (DEXT)، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، اذن معامل (DEXT) ليس له معنوية اقتصادية.

• الدراسة الاحصائية:

- اختبار معنوية المعالم: تستخدم احصائية t ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (b_0)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_0 معنوي.

✓ بالنسبة لمعامل الدخل الحقيقي (b_1)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن الدخل الحقيقي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان الدخل الحقيقي يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل سعر الفائدة (b_2)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_2 معنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان سعر الفائدة يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل معدل التضخم (b_3)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي ان b_3 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن معدل التضخم ليس له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل سعر الصرف (b_4)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي ان b_4 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الصرف ليس له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل الانفاق الحكومي (b_5)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_4 معنوي، ومنه يمكن القول أن الانفاق الحكومي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان الانفاق الحكومي يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل الديون الخارجية (b_6)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي ان b_6 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن الديون الخارجية ليس لها معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستخدم معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ معنوية معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.9941$ وهي قريبة من الواحد، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 99.41% من التغيرات التي تحدث في الطلب على النقد، مما يدل ان هناك ارتباط قوي بين الطلب على النقد والمتغيرات المفسرة، اما الباقي 0.59% تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i .

✓ اختبار فيشر F: يتم مقارنة F_{cal} والمقدرة ب 477.90، مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^k = F_{24-6-1}^6 = F_{17}^6 = 2.70$$

ومنه نلاحظ ان القيمة المحتسبة F_{cal} اكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على ان كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الحد الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الاقل متغير واحد لا

يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، اذن النموذج ككل له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ ان كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة والانفاق الحكومي لها معنوية اقتصادية واحصائية، بينما سعر الصرف ليس له معنوية احصائية، اما معدل التضخم والديون الخارجية فليس لها معنوية اقتصادية ولا احصائية وعليه سوف نقوم بإسقاط هاذين المتغيرين الاخيرين ونعيد بناء النموذج.

2- النموذج الثاني:

نقوم بإسقاط كل من معدل التضخم والديون الخارجية من النموذج الاول والنتائج يبينها الشكل التالي:

$$(M_d = b_0 + b_1 Y_t + b_2 I_t + b_3 TCH_t + b_4 G_t + u_i)$$

$$M_d = 2.126 + 0.381 Y_t - 0.140 I_t - 0.011 TCH_t + 8.07 * 10^{-7} G$$

$$t = (3.01) \quad (5.65) \quad (-3.93) \quad (-2.50) \quad (5.87)$$

$$R^2 = 0.9926, \bar{R}^2 = 0.9910, F = 640.67, D.W = 1.9977, n = 24$$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (3-4).

تقييم النموذج: نقوم بتقييم النموذج من الاقتصادية والاحصائية.

• الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول النموذج الثاني نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة للدخل الحقيقي (Y)، نلاحظ ان اشارة معلمته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (Y)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.3830 وحدة، اذن معامل (Y) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لسعر الفائدة (I)، نلاحظ ان اشارة معلمته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (I)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الفائدة ب 1% يؤدي الى التغير العكسي للطلب على النقد ب 0.1407 مليار دينار، اذن معامل (I) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لسعر الصرف (TCH)، نلاحظ ان اشارة معلمته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (TCH)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.0119 وحدة، اذن معامل (TCH) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة للإنفاق الحكومي (G)، نلاحظ ان اشارة معلمته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (G)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 8.07×10^{-7} وحدة، اذن معامل (G) لها معنوية اقتصادية.

مما سبق يمكن القول ان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

• الدراسة الاحصائية

- اختبار معنوية المعالم: تستخدم احصائية t ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (b_0)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_0 معنوي.

✓ بالنسبة لمعامل الدخل الحقيقي (b_1)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن الدخل الحقيقي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان الدخل الحقيقي يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل سعر الفائدة (b_2)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_2 معنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان سعر الفائدة يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل سعر الصرف (b_3) ، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_3 معنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الصرف له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان سعر الصرف يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمعامل الانفاق الحكومي (b_4) ، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_4 معنوي، ومنه يمكن القول أن الانفاق الحكومي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان الانفاق الحكومي يؤثر على الطلب على النقد.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستخدم معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ معنوية معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.9926$ وهي قريبة من الواحد، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 99.26% من التغيرات التي تحدث في الطلب على النقد، مما يدل ان هناك ارتباط قوي بين الطلب على النقد والمتغيرات المفسرة، اما الباقي 0.74% تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i .

✓ اختبار فيشر F: يتم مقارنة F_{cal} والمقدرة ب 640.67، مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^k = F_{24-4-1}^4 = F_{19}^4 = 2.90$$

ومنه نلاحظ ان القيمة المحتسبة F_{cal} اكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على ان كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الحد الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الاقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، اذن النموذج ككل له معنوية.

ثانيا: الصيغة غير الخطية للنموذج

بعد إدخال البيانات الخاصة بجميع المتغيرات حصلنا على ما يلي:

1- النموذج الاول:

$$\ln(M_d) = \ln b_0 + b_1 \ln Y_t + b_2 \ln I_t + b_3 \ln IF_t + b_4 \ln TCH_t + b_5 \ln G_t + b_6 \ln DEXT_t + u$$

$$\ln M_d = -0.38 + 0.41 \ln Y_t - 0.45 \ln I_t + 0.002 \ln IF_t - 0.19 \ln TCH_t + 0.21 * 10^{-7} \ln G - 0.115 \ln DEXT_t$$

$$t = (-0.23) \quad (1.58) \quad (-3.50) \quad (0.005) \quad (-1.19) \quad (1.53) \quad (0.98)$$

$$R^2 = 0.9826 , \overline{R^2} = 0.9764 , F = 160.03 , D.W = 1.7034 , n = 24$$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (3-5).

تقييم النموذج: نقوم بتقييم النموذج من الاقتصادية والاحصائية.

• الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول (3-2) نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل الحقيقي (b_1)، نلاحظ ان اشارتها موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M_2) والمتغير المفسر (Y)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.4132 وحدة، اذن (b_1) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة (b_2)، نلاحظ ان اشارتها سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M_2) والمتغير المفسر (I)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الفائدة ب 1% يؤدي الى التغير العكسي للطلب على النقد ب 0.4548 مليار دينار، اذن (b_2) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لمعدل التضخم (b_3)، نلاحظ ان اشارتها موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M_2) والمتغير المفسر (IF)، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، اذن (b_2) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الصرف (b_4)، نلاحظ ان اشارتها سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع ($M2$) والمتغير المفسر (TCH)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.1951 وحدة، اذن b_4 لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للإنفاق الحكومي (b_5)، نلاحظ ان اشارتها موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع ($M2$) والمتغير المفسر (G)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.2123 وحدة، اذن (b_5) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للديون الخارجية (b_6)، نلاحظ ان اشارتها سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع ($M2$) والمتغير المفسر ($DEXT$)، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، اذن (b_6) ليس لها معنوية اقتصادية.

• الدراسة الاحصائية

- اختبار معنوية المعالم: تستخدم احصائية t ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (b_0)، نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وبهذا نقبل فرضية العدم H_0 ، أي ان b_0 ليس بمعنوي.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل الحقيقي (b_1)، نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، أي ان b_1 غير معنوي، ومنه يمكن القول أن الدخل الحقيقي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة (b_2)، نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_2 معنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان سعر الفائدة يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لمعدل التضخم (b_3)، نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وعليه نقبل بفرضية العدم

H_0 ، أي ان b_3 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن معدل التضخم ليس له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الصرف (b_4)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي ان b_4 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الصرف ليس له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للإنفاق الحكومي (b_5)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وبهذا نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي ان b_4 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن الانفاق الحكومي ليس له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للديون الخارجية (b_6)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$)، وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي ان b_6 ليس بمعنوي، ومنه يمكن القول أن الديون الخارجية ليس لها معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستخدم معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ معنوية معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.9826$ وهي قريبة من الواحد، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 98.26% من التغيرات التي تحدث في الطلب على النقد، مما يدل ان هناك ارتباط قوي بين الطلب على النقد والمتغيرات المفسرة، اما الباقي 1.74% تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i .

✓ اختبار فيشر F: يتم مقارنة F_{cal} والمقدرة ب 160.03، مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^k = F_{24-6-1}^6 = F_{17}^6 = 2.70$$

ومنه نلاحظ ان القيمة المحسوبة F_{cal} اكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على ان كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الحد الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الاقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، اذن النموذج ككل له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ ان كل من الدخل الحقيقي والانفاق الحكومي وسعر الصرف لها معنوية اقتصادية وليس لها معنوية احصائية، اما سعر الفائدة فهو معنوي اقتصاديا واحصائيا، بينما معدل التضخم والديون الخارجية فليس لها معنوية اقتصادية ولا احصائية وعليه سوف نقوم بإسقاط هاذين المتغيرين الاخيرين ونعيد بناء النموذج

1- النموذج الثاني:

نقوم بإسقاط كل من معدل التضخم والديون الخارجية من النموذج الاول والنتائج بينها الشكل التالي:

$$\ln(M_d) = \ln b_0 + b_1 \ln Y_t + b_2 \ln I_t + b_4 \ln TCH_t + b_5 \ln G_t + u$$

$$\ln M_d = -1.665 + 0.555 \ln Y_t - 0.421 \ln I_t - 0.286 \ln TCH_t + 0.286 * 10^{-7} \ln G$$

$$t = (\quad (-2.18) \quad (2.63) \quad (-4.50) \quad (-3.20) \quad (2.68))$$

$$R^2 = 0.9816, \bar{R}^2 = 0.9777, F = 253.50, D.W = 1.7311, n = 24$$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (3-6).

تقييم النموذج: نقوم بتقييم النموذج من الاقتصادية والاحصائية.

• الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول (2-3) نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة للدخل الحقيقي (Y)، نلاحظ ان اشارته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M_2) والمتغير المفسر (Y)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية

الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.5555 وحدة، اذن معامل (Y) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لسعر الفائدة (I)، نلاحظ ان اشارته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (I)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الفائدة ب 1% يؤدي الى التغير العكسي للطلب على النقد ب 0.4212 مليار دينار، اذن معامل (I) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لسعر الصرف (TCH)، نلاحظ ان اشارته سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (TCH)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.2868 وحدة، اذن معامل (TCH) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة للإنفاق الحكومي (G)، نلاحظ ان اشارته موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (M2) والمتغير المفسر (G)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقد سيتغير ب 0.2805 وحدة، اذن معامل (G) لها معنوية اقتصادية.

مما سبق يمكن القول ان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

• الدراسة الاحصائية

- اختبار معنوية المعالم: تستخدم احصائية t ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج
- ✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (b_0)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_0 معنوي.
- ✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل الحقيقي (b_1)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن الدخل الحقيقي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان الدخل الحقيقي يؤثر على الطلب على النقد.
- ✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة (b_2)، نلاحظ ان القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab} (T_{tab}=2)$ ، وبهذا سنرفض فرضية العدم

H_0 ، أي ان b_2 معنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان سعر الفائدة يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الصرف (b_3)، نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_3 معنوي، ومنه يمكن القول أن سعر الصرف له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان سعر الصرف يؤثر على الطلب على النقد.

✓ بالنسبة لمرونة الطلب على النقد بالنسبة للانفاق الحكومي (b_4)، نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} ($T_{tab}=2$) ، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان b_4 معنوي، ومنه يمكن القول أن الانفاق الحكومي له معنوية احصائية في تفسير الطلب على النقد اي ان الانفاق الحكومي يؤثر على الطلب على النقد.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستخدم معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ معنوية معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.9816$ وهي قريبة من الواحد، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 98.16% من التغيرات التي تحدث في الطلب على النقد، مما يدل ان هناك ارتباط قوي بين الطلب على النقد والمتغيرات المفسرة، اما الباقي 1.84% تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i .

✓ اختبار فيشر F: يتم مقارنة F_{cal} والمقدرة ب 253.50، مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^k = F_{24-4-1}^4 = F_{19}^4 = 2.90$$

ومنه نلاحظ ان القيمة المحسوبة F_{cal} اكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على ان كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الحد الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الاقل متغير واحد لا

يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، اذن النموذج ككل له معنوية.

المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج وتشخيص النموذج الافضل

1- المفاضلة بين النماذج

حصلنا اثناء التقدير على نموذجين مقبولين من الناحية الاقتصادية والاحصائية الاول بالصيغة الخطية، والثاني بالصيغة الغير خطية.

يبقى علينا الان المقارنة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي وذلك بالاعتماد على عدة معايير منها معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ ، ومعيارى (Schwarz Criterion . Akaike info Criterion)، واختبار استقراره النموذج، حيث يكون النموذج الافضل عند اكبر قيمة لمعامل التحديد المعدل، واقل قيمة للمعيارين، واستقراره النموذج.

الجدول(3-1): يبين نتائج المفاضلة بين نماذج الصيغة الخطية والغير خطية

النموذج	$\bar{R}^2$	Schwarz	Akaike	SEE	الاستقرارية
الصيغة الخطية					
النموذج الثاني	0.9910	1.22	0.97	2.46	نموذج مستقر
الصيغة غير الخطية					
النموذج الثاني	0.9777	-1.39	-1.64	0.17	نموذج غير مستقر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (3-4) والملحق (3-6).

من خلال الجدول نلاحظ ان النموذج في صيغته الخطية افضل من الصيغة الغير خطية وذلك لأن النموذج له اكبر قدرة تفسيرية للظاهرة بنسبة 99.10%، والنموذج في صيغته الخطية مستقر اثناء فترة الدراسة، ومنه فإن النموذج في صيغته الخطية يمثل احسن نموذج لتقدير دالة الطلب على النقد.

والنموذج التالي يعبر عن نتائج الجدول (3-4) كالتالي:

$$M_d = 2.1267 + 0.3831Y_t + 0.1407I_t + 0.0119TCH_t + 8.0749 * 10^{-7}G$$

$$(3.01) \quad (5.01) \quad (-3.93) \quad (-2.50) \quad (5.87)$$

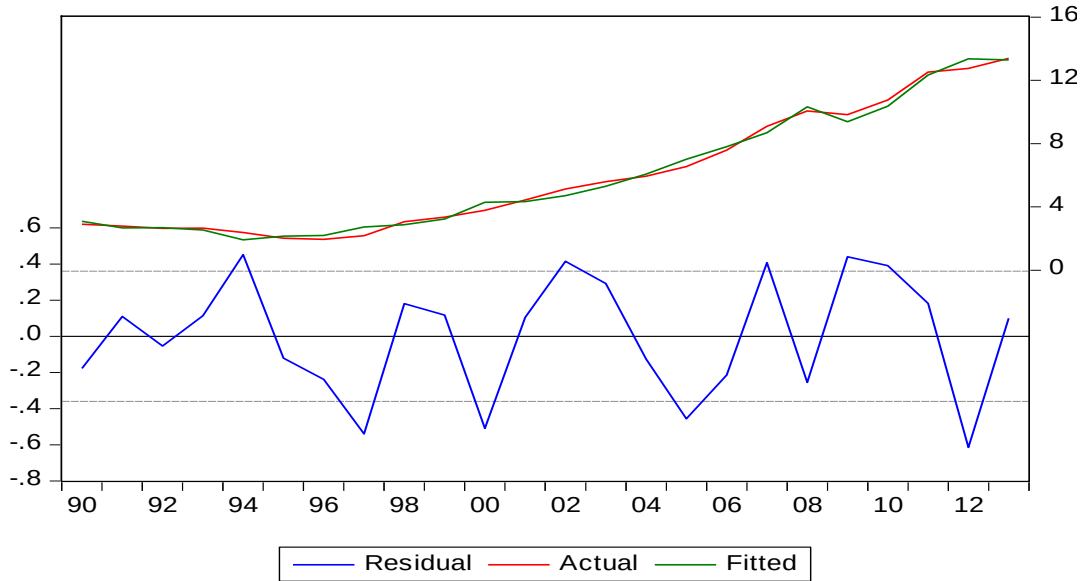
$$R^2 = 0.9926, \bar{R}^2 = 0.9910, F = 640.67, D.W = 1.9977, n = 24$$

2- تشخيص النموذج الافضل

سنعتمد في كل الاختبارات القادمة على النموذج الافضل (النموذج الخطي) لأنه هو المهم.

- اختبار جودة التوفيق (R^2): نلاحظ ان قيمة $R^2=0.9926$ بمعنى أن أكثر من 99% من تغيرات الطلب على النقد تفسر من طرف هذا النموذج، ويظهر هذا جليا من خلال شبه التطابق بين سلسلة الطلب على النقد الأصلية والسلسلة والمقدرة المبينة في الشكل:

الشكل (3-2): يبين سلسلي الطلب على النقد الأصلية والمقدرة



من خلال الشكل السابق يتبين لنا شبه التطابق الحاصل بين سلسلة الطلب على النقد الأصلية والمقدرة.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يفترض اختبار درين واتسون (D-W) وجود فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H_0: p = 0$

الفرضية البديلة: وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $H_1: p \neq 0$

من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي $DW = 1.99$ وقيمة DW المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار $n = 24$ وعدد المتغيرات المستقلة $k = 4$ ، نجد قيم كل من d_l و d_u على التوالي 1.78 و 1.01 واللّتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-3): يبين مناطق القبول والرفض لداربين واتسون

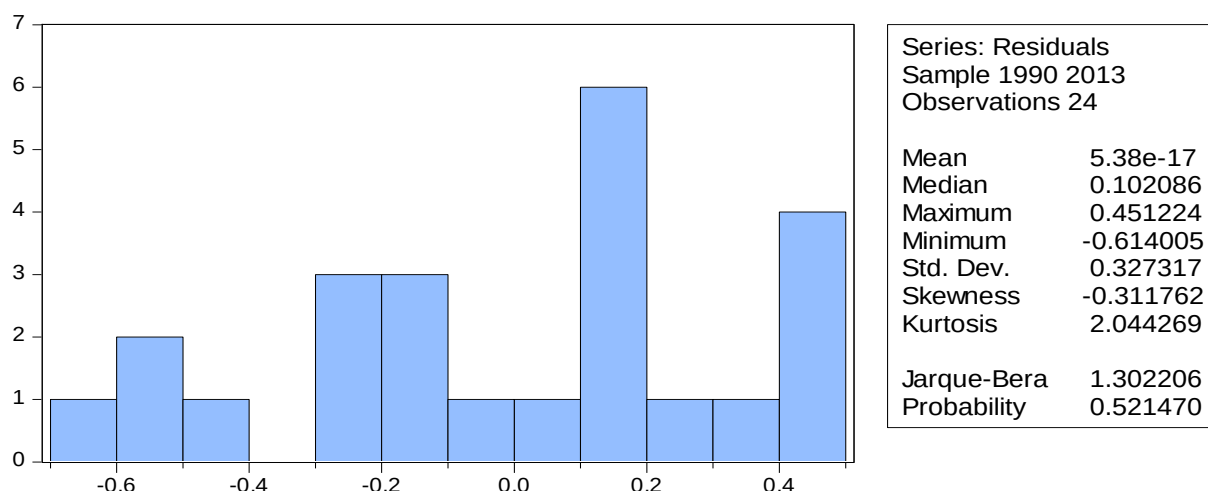
0	$d_l=1.01$	$d_u=1.78$	2	2.22	2.99	4
$P > 0$	?	$P = 0$	$P = 0$	?	$P < 0$	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

يلاحظ من خلال هذا الشكل ان قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر باستعمال برنامج Eviews ويمكن ان نوضحها في الشكل التالي:

الشكل (3-4): يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



نقوم بمقارنة احصائية جاك بيرا بقيمة احصائية كاي مربع، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي $(\chi^2_{4,0.05} = 9.48)$ وهي أكبر من احصائية جاك بيرا (1.30) كما هو موضح في الشكل، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي مفادها ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

- اختبار عدم تجانس الاخطاء:

سنعتمد على اختبار *White* للكشف ما إذا كان هناك عدم تجانس بين الخطأ ام لا.

وفقا لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الاحصائي *Eviews8*، نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في الملحق رقم (3-7).

من خلال الملحق (3-7) نقوم بحساب احصائية *WH* ونقوم بمقارنتها مع احصائية كاي مربع $\chi^2_{k,0.05}$ كالتالي:

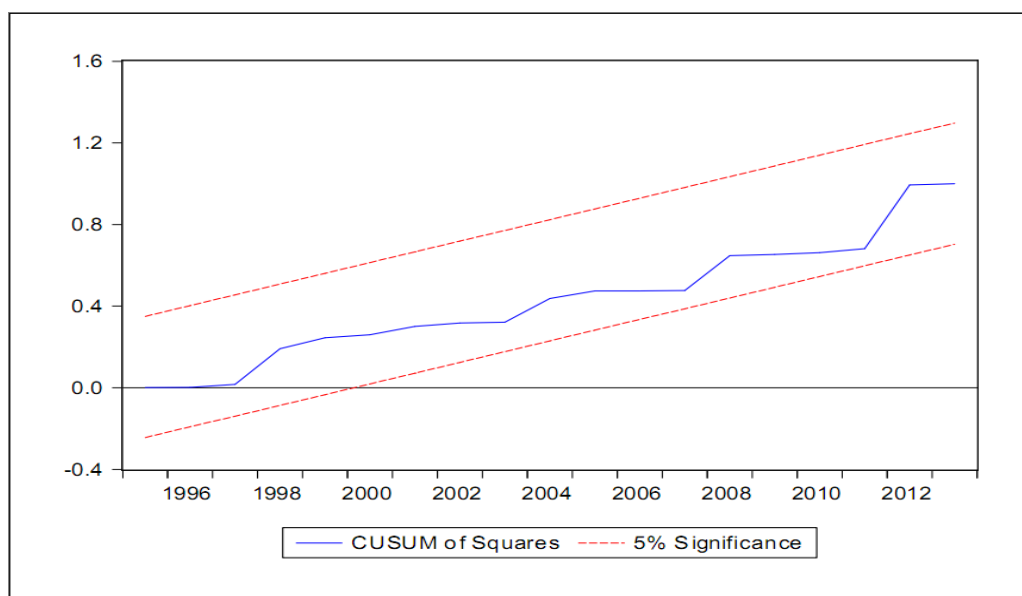
$$\text{لدينا: } nR^2 = (24)(0.38) = 9.12, \chi^2_{k,0.05} = \chi^2_{14,0.05} = 23.68, \text{ حيث}$$

نلاحظ ان nR^2 أقل من احصائية كاي مربع $\chi^2_{k,0.05}$ ، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم اي ان تباين حد الخطأ متجانس.

- اختبار مدى استقراره النموذج:

لاختبار مدى استقراره النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي، وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-5): يبين اختبار استقرار دالة الطلب على النقد



يتضح من خلال الشكل ان النموذج يتصف بالثبات، وأن دالة الطلب على النقد مستقرة في معظم فترات الدراسة.

من خلال الدراسة نستنتج ان النموذج الخطي مقبول من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، ويمكن القول ان هذا النموذج هو افضل نموذج يمثل دالة الطلب على النقد في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل:

كان الهدف من الفصل هو تقديم دراسة تحليلية وقياسية لدالة الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلالها الى معرفة اهم المتغيرات المؤثرة في دالة الطلب على النقد في الجزائر، وذلك باتباع منهجية الاقتصاد القياسي.

حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية واختيار من بين الصيغ المقترحة (صيغ خطية او غير خطية) في التقدير، ثم تمت معالجة هذه النماذج باستخدام معايير اقتصادية واحصائية وانتقاء افضل نموذج والذي تم اختباره باختبارات قياسية بهدف ان كان يتوافق مع الفرضيات الموضوعية، وكانت اهم النتائج المستخلصة من هذا الفصل كالتالي:

✓ هناك عدة نماذج قياسية مستخدمة في تقدير دالة الطلب على النقود، ويعتمد نوع النموذج المستخدم على خصائص السلاسل الزمنية المكونة لدالة الطلب على النقود، والنموذج الانسب لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة هو نموذج الانحدار.

✓ افضل صيغة رياضية لدوال الطلب على النقد في الجزائر خلال فترة الدراسة هي الصيغة الخطية.

✓ من خلال الدراسة تبين ان دالة الطلب على النقد في الجزائر تتكون من المتغيرات المفسرة التالية: اجمالي الناتج المحلي (الدخل)، سعر الفائدة الحقيقي (معدل اعادة الخصم)، سعر الصرف، والانفاق الحكومي، والتي تفسر 99.26% من التغير في الطلب الحقيقي على النقد.

الخاتمة العامة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع الطلب على النقد في الجزائر والذي يمثل احد المواضيع الهامة في مجال الاقتصاد الكلي، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية هذا المتغير في تحديد وتوجيه السياسة النقدية، ومن أجل الوصول الى أهداف الدراسة قمنا بتحليل ظاهرة الطلب على النقود في النظرية الاقتصادية، ودراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر، وقمنا أيضا بمحاولة بناء دالة تساعد على توقع المستويات المستقبلية لها في الجزائر.

في الفصل الأول قمنا بعرض بعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالنقود، ثم قمنا بتعريف الكتلة النقدية وما تحتوي عليه من متاحات نقدية ذات درجة عالية من السيولة ومتاحات شبه نقدية اقرب ما تكون الى السيولة، ثم تطرقنا لمكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها والمجمعات النقدية، نظرا لأهميتها البالغة في بناء نموذج الطلب على النقد، وفي الاخير تناولنا أهم النظريات المفسرة للطلب على النقود حسب تسلسلها التاريخي، والتي تمثل أهم جزء في هذا الفصل، حيث اختلفت الآراء وتعددت وجهات النظر باختلاف الكتاب، والباحثين فمن النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية ثم النظرية الحديثة لفريدمان، حاولت هذه الدراسات صياغة دالة الطلب على النقد باستعمال عدة متغيرات تفسيرية، ونجد أن بعض المتغيرات يتكرر استخدامها في مجمل الدراسات كالدخل، سعر الفائدة، معدل التضخم.

أما في الفصل الثاني فقمنا بتحليل واقع الطلب على النقد في الجزائر من خلال دراسة ادوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر وتناولنا بعض المعدلات التي يستخدمها بنك الجزائر في التحكم في العرض النقدي والذي يؤثر على توزيع مكونات الكتلة النقدية، وقمنا ايضا بتحليل الكتلة النقدية ومكوناتها والاجزاء المقابلة لها، واخيرا قمنا بعرض تطور التوازنات النقدية في الجزائر.

وفي الفصل الثالث تطرقنا للإطار النظري للاقتصاد القياسي من خلال عرض نموذج الانحدار المتعدد ومشاكل الدراسة القياسية الخاصة بالنموذج، ثم قمنا بتقدير دالة الطلب على النقد باستخدام عدة متغيرات، حيث اثبتت بعض المتغيرات معنوية عالية في

النموذج، وقمنا باختبار النموذج من كافة النواحي بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، والاختبارات الاحصائية والقياسية.

1- نتائج البحث:

✓ توصلنا الى ان النقود عرفت تطورات كبيرة خلال الحقب الزمنية المتعاقبة، من نظام المقايضة الى غاية ظهور ما يعرف بالنقود الالكترونية، وخلصنا أيضا الى أنه عموما يمكن تقسيم النقود الى اربعة أنواع: نقود سلعية، ورقية، الودائع، والنقود الالكترونية.

✓ يمكن تعريف الطلب على النقد بأنه الرصيد الذي يرغب الأعوان الاقتصاديون بالاحتفاظ به لدافع المعاملات والاحتياط، ودافع المضاربة.

✓ من خلال دراستنا لنظريات الطلب على النقود استخلصنا انه هناك عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تفسر الطلب على النقود وهي: الدخل، سعر الفائدة، معدل العائد على الأصول، معدل التضخم، الأذواق والأفضليات.

✓ شهدت الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة الدراسة نموا وتوسعا كبيرا سببه الفوائض النقدية الهامة المتأتية من الانتعاش الذي شهدته اسعار البترول خلال هذه الفترة و كذا طبيعة البرامج الاقتصادية (برنامج دعم النمو و برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج توظيف النمو) التي تطلبت مبالغ مالية كبيرة ما زاد في توسع النقد، وتبين ان جزاء كبير من الكتلة النقدية M2 تمثله النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) والتداول الائتماني وهذا يفسر ان الافراد يحتفظون بالنقود لغرض الاحتياط وتسوية المعاملات.

✓ افضل صيغة رياضية لدوال الطلب على النقد في الجزائر خلال فترة الدراسة هي الصيغة الخطية.

✓ ان دالة الطلب على النقد في الجزائر تتكون من المتغيرات المفسرة التالية: اجمالي الناتج المحلي (الدخل)، سعر الفائدة الحقيقي (معدل اعادة الخصم)، سعر الصرف، والانفاق الحكومي، والتي تفسر 99.26% من التغير في الطلب الحقيقي على النقد.

2- اختبار الفرضيات:

✓ من خلال تحليل الكتلة النقدية تبين ان جزء كبير من الكتلة النقدية M2 تمثله النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) والتداول الائتماني وهذا يفسر ان الافراد يحتفظون بالنقود لغرض الاحتياط وتسوية المعاملات، وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى.

✓ بعد تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر تبين لنا الانحدار في صيغته الخطية هو الشكل الرياضي المناسب، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية والتي تقرر ان الانحدار في صيغته الغير خطية هو الشكل الرياضي المناسب لدالة الطلب على النقد في الجزائر.

✓ اصبحت القرارات النقدية تتخذ بصفة مستقلة عن وزارة المالية والخزينة العمومية، وهو ما أضفى فعالية على السياسة النقدية، فالمتغيرات النقدية أصبح يمكن استهدافها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تقرر على ان استقلالية البنك المركزي يعتبر ضمانا لمصادقية السياسة النقدية، غير أن هناك جملة من المعوقات تتمثل في غياب ثقافة مصرفية لدى المجتمع، ضيق السوق المالية وغياب ثقافة التعامل بالأوراق المالية لدى المتعاملين الاقتصاديين.

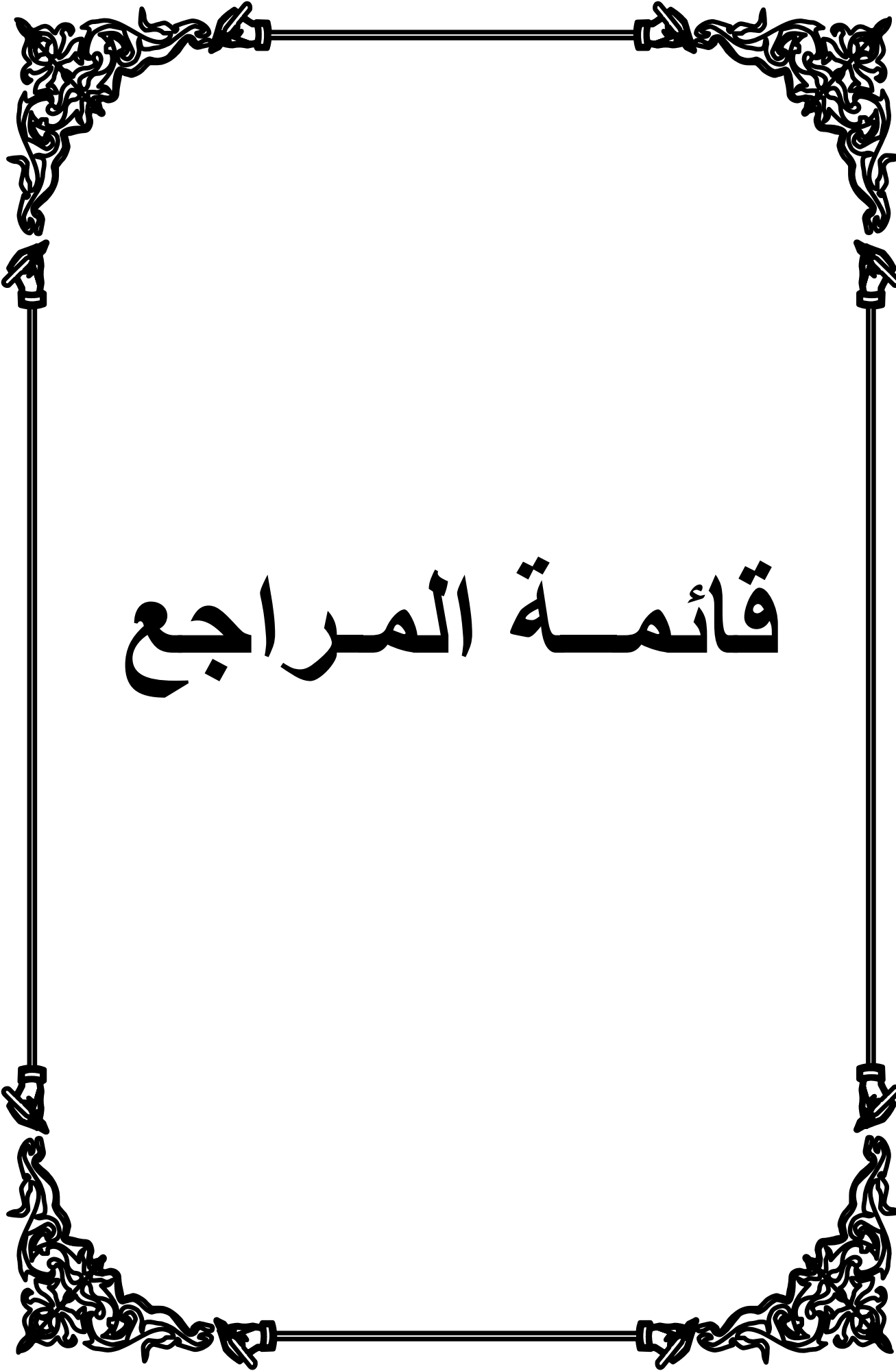
3- توصيات واقتراحات:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن ان نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

✓ على السلطات النقدية أن تعي أن الدخل، ومعدل الفائدة، والانفاق الحكومي، وسعر الصرف تعد من أهم العوامل المؤثرة على الطلب على النقد في الجزائر.

✓ يعتبر الانفاق الحكومي أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النقود وأحد أدوات السياسة المالية، وبالتالي ينبغي على متخذي القرار بناء سياسة اقتصادية سليمة من خلال الموائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

✓ كما نقترح توسيع دائرة التعامل بالأوراق المالية ومحاولة تعزيز الثقافة المصرفية لدى الزبائن، فأغلبية المعاملات التجارية تتم نقدا، بالإضافة الى محاولة تعزيز مكان البورصة في الاقتصاد الوطني.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- الكتب

- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.
- دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر.
- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006.
- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة النشر.
- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي-، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.

2- الأطروحات و الرسائل

- جمال يعقوب و عمار درويش، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة (1988-2010)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس اكاديمي، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013.
- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009.
- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة تحليلية-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.

3- التقارير

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، اكتوبر 2007.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012.
- بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، جويلية 2008.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، 2010.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012، اكتوبر 2013.

4- القوانين و التشريعات

- أمر 02-09، مؤرخ في 26 ماي 2009، متعلق بعمليات السياسة النقدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، صادرة في 13 سبتمبر 2009.
- المادة 55 من قانون 10/90، المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، صادرة في 18 افريل 1990، ص 527.
- المادة 35 من الامر 11-03، المؤرخ في 26 مارس 2003، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، صادرة في 27 مارس 2003.

5- المقالات و الملتقيات

- راييس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 61 - 62، 2012، الجزائر.
- مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، 08-09 مارس 2005.

- صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد الثالث، 2004.

6- الانترنت

- <http://data.albankaldawli.org>.
- www.Ons.dz.
- www.bank-of-algerien.dz.
- <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques>.

ثانيا: المراجع الأجنبية

الكتب

- M. E. Benissad: "Essaie d'Analyse Monetaire avec Reference a Algerie", Ed. O.P.U, Alger, 1993, P 28.
- Bendib. R, "Econométrie: théorie et Applications", OPU. Alger, 2001 , P33.
- Gujarati. N.D, "Econométrie", De Boeck, Bruxelles, 2004, 1^{ere} édition, P73.
- Regis Bourbonnais, "Econométrie", paris: Dounod, 2003, 5^eédition, P223.

الملاحق

الملحق (3-1): يبين السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في التقدير الخطي للفترة
(1990-2013).

	M2	Y	I	IF	G	TCH	DEXT
1990	2.909738	4.702239	6.000000	17.87000	136500.0	8.960000	28.38000
1991	2.788328	5.808907	11.50000	25.88000	212100.0	19.00000	27.88000
1992	2.639819	5.498644	11.50000	31.68000	420131.0	21.82000	26.68000
1993	2.663666	5.050946	11.50000	20.54000	476627.0	23.36000	25.72000
1994	2.381187	4.895339	15.00000	29.04000	566329.0	35.10000	29.48000
1995	2.027537	5.083804	14.00000	29.78000	759617.0	47.70000	31.57000
1996	1.954798	5.489928	14.00000	18.69000	724609.0	54.70000	33.65000
1997	2.185687	5.618722	11.00000	5.730000	845196.0	57.70000	31.22000
1998	3.065152	5.447983	9.500000	5.000000	875739.0	58.70000	30.47000
1999	3.357034	6.075080	8.500000	2.600000	961682.0	66.60000	28.31500
2000	3.782848	7.716262	6.000000	0.300000	1178122.	75.30000	25.26000
2001	4.439965	7.587686	6.000000	4.200000	1321028.	77.20000	22.57100
2002	5.134762	8.003964	5.500000	1.400000	1550646.	79.70000	22.64200
2003	5.600536	8.915198	4.500000	2.580000	1639265.	77.40000	23.35300
2004	5.949749	10.03886	4.000000	3.560000	1888930.	72.07000	21.82100
2005	6.554589	12.17713	4.000000	1.640000	2052037.	73.36000	17.19200
2006	7.597972	13.40111	4.000000	2.530000	2453014.	72.65000	5.612000
2007	9.100376	14.21940	4.000000	3.510000	3108669.	69.37000	6.606000
2008	10.07109	16.05013	4.000000	4.480000	4191053.	64.57000	5.586000
2009	9.828988	13.73884	4.000000	5.740000	4246334.	72.65000	5.413000
2010	10.75553	15.87675	4.000000	3.910000	4466940.	74.40000	5.560000
2011	12.51696	18.30396	4.000000	4.520000	5731407.	72.85000	4.405000
2012	12.74793	18.33532	4.000000	8.890000	7058173.	77.55000	3.676000
2013	13.38763	18.57665	4.000000	3.260000	6879800.	79.38000	3.396000

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات
(www.bank-of-)، والبنك الدولي (http://data.albankaldawli.org)، وبنك الجزائر (www.bank-of-)
(algerien.dz)، والموقع (http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques).

الملحق (2-3): يبين السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في التقدير الخطي للفترة
(1990-2013).

	LN2	LN	LN	LNIF	LN	LN	LN
1990	1.068063	1.548039	1.791759	2.883123	11.82408	2.192770	3.345685
1991	1.025442	1.759392	2.442347	3.253470	12.26481	2.944439	3.327910
1992	0.970710	1.704502	2.442347	3.455686	12.94832	3.082827	3.283914
1993	0.979703	1.619576	2.442347	3.022374	13.07449	3.151025	3.247269
1994	0.867599	1.588284	2.708050	3.368674	13.24693	3.558201	3.383712
1995	0.706822	1.626060	2.639057	3.393837	13.54057	3.864931	3.452207
1996	0.670287	1.702915	2.639057	2.927989	13.49339	4.001864	3.516013
1997	0.781930	1.726104	2.397895	1.745716	13.64732	4.055257	3.441059
1998	1.120097	1.695245	2.251292	1.609438	13.68282	4.072440	3.416743
1999	1.211058	1.804195	2.140066	0.955511	13.77644	4.198705	3.343392
2000	1.330477	2.043330	1.791759	-1.203973	13.97943	4.321480	3.229222
2001	1.490646	2.026527	1.791759	1.435085	14.09392	4.346399	3.116666
2002	1.636033	2.079937	1.704748	0.336472	14.25418	4.378270	3.119807
2003	1.722862	2.187757	1.504077	0.947789	14.30976	4.348987	3.150725
2004	1.783349	2.306463	1.386294	1.269761	14.45152	4.277638	3.082873
2005	1.880165	2.499560	1.386294	0.494696	14.53434	4.295379	2.844444
2006	2.027881	2.595338	1.386294	0.928219	14.71283	4.285653	1.724907
2007	2.208316	2.654607	1.386294	1.255616	14.94971	4.239454	1.887978
2008	2.309669	2.775717	1.386294	1.499623	15.24846	4.167750	1.720263
2009	2.285336	2.620227	1.386294	1.747459	15.26157	4.285653	1.688803
2010	2.375420	2.764856	1.386294	1.363537	15.31221	4.309456	1.715598
2011	2.527084	2.907117	1.386294	1.508512	15.56147	4.288403	1.482740
2012	2.545369	2.908829	1.386294	2.184927	15.76970	4.350923	1.301825
2013	2.594331	2.921905	1.386294	1.181727	15.74410	4.374246	1.222598

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على الملحق (1-3).

الملحق (3-3): يبين نتائج تقدير النموذج الخطي (M_d) خلال الفترة 1990-2013

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 05/19/15 Time: 02:00 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.121348	1.251760	3.292442	0.0043
Y	0.234387	0.096960	2.417357	0.0272
I	-0.132306	0.049563	-2.669471	0.0162
IF	0.005475	0.019148	0.285913	0.7784
TCH	-0.006616	0.007299	-0.906479	0.3774
G	8.68E-07	1.34E-07	6.468364	0.0000
DEXT	-0.056369	0.028466	-1.980256	0.0641
R-squared	0.994106	Mean dependent var	5.976744	
Adjusted R-squared	0.992026	S.D. dependent var	3.815454	
S.E. of regression	0.340706	Akaike info criterion	0.922902	
Sum squared resid	1.973374	Schwarz criterion	1.266501	
Log likelihood	-4.074818	Hannan-Quinn criter.	1.014058	
F-statistic	477.9048	Durbin-Watson stat	2.311057	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على الملحق (1-3).

الملحق (3-4): يبين نتائج تقدير النموذج الخطي (M_d) بعد اسقاط معدل التضخم والديون الخارجية

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 05/19/15 Time: 02:15 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.126746	0.705898	3.012824	0.0072
Y	0.383071	0.067786	5.651218	0.0000
I	-0.140710	0.035745	-3.936491	0.0009
TCH	-0.011929	0.004767	-2.502287	0.0216
G	8.07E-07	1.38E-07	5.871999	0.0000
R-squared	0.992641	Mean dependent var	5.976744	
Adjusted R-squared	0.991091	S.D. dependent var	3.815454	
S.E. of regression	0.360127	Akaike info criterion	0.978333	
Sum squared resid	2.464140	Schwarz criterion	1.223761	
Log likelihood	-6.739995	Hannan-Quinn criter.	1.043445	
F-statistic	640.6791	Durbin-Watson stat	1.997774	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على الملحق (1-3).

الملحق (3-5): يبين نتائج تقدير النموذج غير الخطي ($\ln M_d$) خلال الفترة 1990-2013

Dependent Variable: LNM2 Method: Least Squares Date: 05/19/15 Time: 02:24 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.380226	1.602455	-0.237277	0.8153
LN Y	0.413280	0.260892	1.584106	0.1316
LN I	-0.454820	0.129678	-3.507301	0.0027
LN IF	0.000208	0.038668	0.005389	0.9958
LNTCH	-0.195129	0.163190	-1.195716	0.2482
LNG	0.212357	0.138005	1.538765	0.1423
LNDEXT	-0.115927	0.118151	-0.981175	0.3403
R-squared	0.982603	Mean dependent var	1.588277	
Adjusted R-squared	0.976463	S.D. dependent var	0.650172	
S.E. of regression	0.099748	Akaike info criterion	-1.533848	
Sum squared resid	0.169144	Schwarz criterion	-1.190249	
Log likelihood	25.40618	Hannan-Quinn criter.	-1.442691	
F-statistic	160.0307	Durbin-Watson stat	1.703433	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على الملحق (3-2).

الملحق (3-6): يبين نتائج تقدير النموذج غير الخطي ($\ln M_d$) بعد اسقاط معدل التضخم والديون الخارجية

Dependent Variable: LNM2 Method: Least Squares Date: 05/19/15 Time: 02:32 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.665882	0.763728	-2.181249	0.0419
LN Y	0.555575	0.210874	2.634629	0.0163
LN I	-0.421247	0.093513	-4.504673	0.0002
LNTCH	-0.286854	0.089556	-3.203071	0.0047
LNG	0.280565	0.104412	2.687107	0.0146
R-squared	0.981607	Mean dependent var	1.588277	
Adjusted R-squared	0.977735	S.D. dependent var	0.650172	
S.E. of regression	0.097015	Akaike info criterion	-1.644841	
Sum squared resid	0.178828	Schwarz criterion	-1.399413	
Log likelihood	24.73810	Hannan-Quinn criter.	-1.579729	
F-statistic	253.5013	Durbin-Watson stat	1.731104	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على الملحق (3-2).

الملحق (3-7): يبين نتائج اختبار *White* الخاص بالنموذج

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	0.388330	Prob. F(14,9)	0.9452	
Obs*R-squared	9.038047	Prob. Chi-Square(14)	0.8286	
Scaled explained SS	2.957614	Prob. Chi-Square(14)	0.9991	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/15 Time: 03:50				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.613460	9.495108	0.275243	0.7893
Y^2	0.013794	0.065333	0.211140	0.8375
Y*I	0.030777	0.146256	0.210429	0.8380
Y*TCH	0.005620	0.007549	0.744538	0.4755
Y*G	-9.28E-08	2.13E-07	-0.434595	0.6741
Y	-0.620058	1.967417	-0.315164	0.7598
I^2	0.001289	0.022710	0.056746	0.9560
I*TCH	0.000972	0.003304	0.294290	0.7752
I*G	-8.99E-08	2.03E-07	-0.443685	0.6677
I	-0.163461	1.211300	-0.134946	0.8956
TCH^2	0.000138	0.000901	0.153662	0.8813
TCH*G	-1.82E-08	1.66E-08	-1.098084	0.3007
TCH	-0.041387	0.071017	-0.582782	0.5743
G^2	1.22E-13	1.75E-13	0.697309	0.5032
G	2.17E-06	2.64E-06	0.823077	0.4317
R-squared	0.376585	Mean dependent var	0.102673	
Adjusted R-squared	-0.593171	S.D. dependent var	0.107177	
S.E. of regression	0.135280	Akaike info criterion	-0.893771	
Sum squared resid	0.164706	Schwarz criterion	-0.157488	
Log likelihood	25.72525	Hannan-Quinn criter.	-0.698435	
F-statistic	0.388330	Durbin-Watson stat	3.031916	
Prob(F-statistic)	0.945248			

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة على برنامج Eviews. والاعتماد على الملحق (3-4).

ملخص الدراسة:

تعتبر الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال النقد والقرض هي تحديد الاطار العام لعمل السياسة النقدية وكذا التعريف بأدواتها بما يضمن بلوغ اهدافها وكذا تحديد اولويات الاهداف تبعا للوضع الاقتصادية للبلاد، كما تعتبر الكتلة النقدية من أهم جوانب السياسة النقدية، فقد شهدت خلال فترة الدراسة نموا وتوسعا كبيرا سببه الفوائض النقدية الهامة المتأتية من الانتعاش الذي شهدته اسعار البترول ما أدى الى توسع النقد، وتهدف السياسة النقدية الى تصحيح أو تفادي الاختلالات التي قد تحدث بين الطلب على النقود والعرض النقدي، وبما أن الطلب على النقود يقع خارج سيطرة السلطات النقدية لأنه يعبر عن سلوك الأعوان الاقتصاديين، كان لابد من بناء نموذج قياسي يسمح لها بدراسة تغيرات الطلب على النقود.

لقد حاولنا في هذه الدراسة ان نقوم بتقدير نموذج للطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، يقيس العلاقة بين الطلب على النقود (M_2)، وبعض المتغيرات الاقتصادية، فبعد عرض النظريات المفسرة للطلب على النقود ودراسة خصائص الاقتصاد الجزائري، قمنا ببناء نموذج من الشكل الخطي والذي يحتوي على المتغيرات المفسرة التالية: إجمالي الناتج المحلي (الدخل)، سعر الفائدة (معدل إعادة الخصم)، وسعر الصرف، والانفاق الحكومي، اذن يمكن القول ان هذه المتغيرات هي المحددة لدالة الطلب على النقد في الجزائر.

Résumé de l'étude:

Les reformes qu' a fait l'Algérie dans le domaine du fonds et du crédit sont la détermination du cadre général de la politique monétaire et la définition de ses outils pour atteindre ses objectifs ainsi que la détermination des objectifs prioritaires selon la situation économique et on considère la masse monétaire comme l'un des aspects principaux de la politique monétaire. pendant la période d'étude, connu une augmentation importante à cause de l'excès monétaire important résultant de la revivification des prix du pétrole, la politique monétaire vise à éviter les déséquilibres qui peuvent se produisent entre la demande de monnaie et l'offre monétaire.

puisque la demande de monnaie est en dehors du contrôle des autorités monétaires car il exprime le comportement des individus économiques, il fallait construire un modèle pour étudier les changements de cette demande de monnaie.

dans cet étude, essayé de construire un modèle qui estime la relation entre la demande de monnaie (M_2) et quelque variables économiques pendant la période (1990-2013), et après l'exposition des théories explicatives de la demande de monnaie et l'étude des caractéristique de l'économie algérien, on a construit un modèle linéaire qui contient tous les variables explicatifs suivants: le produit intérieur brut (le revenu), le taux du change (taux de réescompte), le cours du change, les dépenses du gouvernement.

Donc on peut dire que ces variables est l'élément déterminant de la fonction de la demande de monnaie en Algérie.